العدد الثالث
السنة الثانية ـ المجلد الأول

المحرَّم ١٤٤٠هـ
سبتمبر ٢٠١٨م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بهما من دراسات

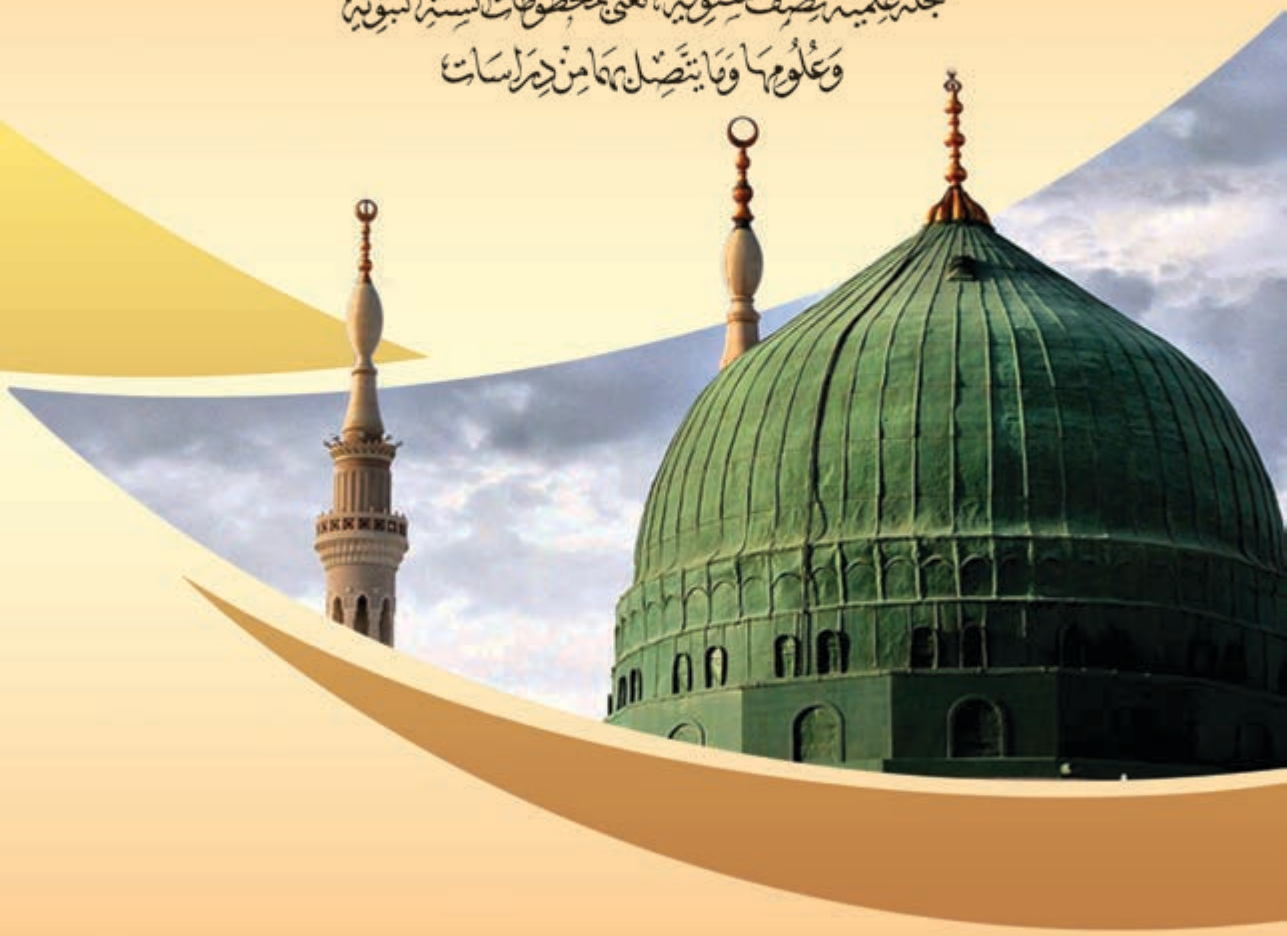

وقف السنة والتراث النبوي

رِحْلَةُ مَخْطُوطٍ

بابٌ يُعنىٰ بتتبع رحلة مخطوط من كتب السُّنة المطهرة
مع توثيقه وأين حطَّت رحاله الآن في مكتبات العالم

الأُصُول الخطيَّة الحديثيَّة بالمغرب والأندلس

« مسند الشهاب للقضاعي » أنموذجًا

دراسة تحليلية

د. نور الدِّين الحميدي

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد :

فقد اعتنى المغاربة والأندلسيون بسماع كتب السنة ودواوينها، وحرصوا على جَلْبِ نُسَخِها وحفِّها بضروب من الضبط والتصحيح، درءًا لعوارض التصحيف والتحريفِ الناشئةِ عن السهو والغفلة، خاصة الكتب الستة، التي عليها مدار الأحكام وقيام الشرائع،فكانت منها أصول خطية معدودة، نواصيها بعَلِيِّ رُتَبِ الإتقان معقودة، وإليها أيادي طَلَبَةِ الحديثِ ونَقَلَتِه ممدودة،ومن كل حاضرةٍ بالعناية والتَّحَفِّي مقصودة،فصارت عمدةً في السَّماع والإقراء والانتساخ، وتنافس الحفاظ في اعتمادها والانتساخ منها، وتغالَوْا في تملكها لمن استطاع إليها سبيلا، وتبوأت من مراتب الصحة والإتقان محلا بحيث صار غيرها عالة عليها، ولعل أشهر هذه الأصول الحديثية؛ الأصلُ الخطيُّ لـ« صحيح البخاري »لابن سعادة المرسي، والذي اعْتُنِيَ

به دراسة وطبعا دون غيره في العقود الأخيرة[١]، ونتغيَّى بدرس هذا الموضوع، أن نبرز شفوف المغاربة[٢] في هذا الشأن، وأنهم جارَوُا المشارقة فيه، بل تفرَّدُوا بأصولٍ يعِزُّ مثلها عند المشارقة نفاسةً وصحَّةً، فإن احتفى المشرقيون بالنسخة اليونينية من « صحيح البخاري » ، ونسخة الخطيب البغدادي من « السنن لأبي داود »، فإن المغاربة شاءوهم بنسخة ابن سعادة من « الصحيح »، ونسخة الحافظ أبي عليٍّالجيَّاني من « السنن لأبي داود »كما سيأتي بيانه بنوع تفصيل، وألخص كون هذا الموضوع قَمِنٌبإسالة الحِبْر في لـمِّ مُتَفَرِّقِه، وإجالةِ الفكر في جمع شَعَثِه، في التالي:

أ_ إظهار حرص المغاربة والأندلسيين على ضبط نُسَخِ كتب الحديث، مثل الكتب الستة وغيرها من دواوين السنة النبوية، التي جلبوها من المشرق، ونبوغهم في هذا الباب.

ب _ الكشف عن الأعلام والحفاظ الذين قيَّدُوا سماعاتهم وإجازاتهم على تلك الأصول الحديثية، وبيان أسانيدهم في تلك الكتب، ولا يخفى القيمة التاريخية لتلكم السماعات والتقييدات.

ج _ تتبُّع رحلة تلك الأصول الحديثية جغرافيا؛ ابتداءً من موطن النسخ – والذي يكون بالمشرق أو بالأندلس أو المغرب – مرورا بالحواضر التي كان إسماع الكتاب فيها، ومكتبات العلماء التي حلت بها عن طريق التملكات، انتهاءً بالمكتبة التي استقر بها، وذلك من خلال السماعات أو قيود الانتساخ والاستفادة والتملك.

د_الوقوف على خطوط مشاهير أعلام الأندلس وحَفَظَتِه، مما يبدي لنا جانبا من شخصيتهم العلمية.

---

(١) خصَّه العلامة عبد الحي الكتاني بتأليف مفرد سماه: (التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة)، وطبع المستشرق ليفي بروفنصال السفر الثاني منها بفرنسا، وكتبت حولها عدة أبحاث.

(٢) إطلاق اصطلاح المغاربة، أقصد به المغرب الإسلامي بما يندرج تحته جغرافيا؛ المغرب الأدنى والأوسط والأقصى والأندلس.

٥ــ السعي لإخراج وتحقيق تلك الكتب الحديثية اعتمادا على هذه الأصول المغربية والأندلسية، لإظهار مدى عناية علمائنا بتصحيح أصولهم وشفوفهم في هذا الباب، وذكر ما تميزت به هذه الأصول المغربية والأندلسية عن الأصول المشرقية ضبطا ورسما وشكلا.

ومن الكتب الحديثية التي اهتمَّ بها المغاربة روايةً ونَسْخًا وشرحًا، كتاب « مسند الشهاب »[1] لأبي عبدالله محمد بن جعفر بن سلامة القضاعيِّ المصري (تـ: ٤٥٤هـ)، ومعقدُ هذا البحثِ الكشفُ عن عنايةِ المغاربة بنسْخِ هذا الكتاب الحديثي، والذي يتمثل في أصل خطي عتيق نفيس، نُسِخَ بخط إمام أندلسي جِهْبِذ ؛ هو أبو بكر جُمَاهِرُ بن عبد الرحمن الحَجْرِي الطليطليُّ (تـ:٤٦٦هـ) رحل للمشرق، ونسخ الكتاب وضبطه، وتحمَّله عن مؤلِّفه وعليه خطُّه، وقد تدبجت هذه النسخة العتيقة بخطوط جملة من كبار علماء الأندلس والمغرب سماعا وتملكا ومقابلة عليها، من أشهرهم: الحافظ ابنُ بَشْكُوال، والحافظ أبو عمرو ابن دحية السبتي، والحافظ ابن رُشيد السبتي، فأحطتُها بهذه الدراسة التحليلية،متحريًا إبداء مكامن النفاسة فيها واستشفاف أمارات الجودة والضبط منها، **فقسمت الدراسة على النحو التالي**:

مقدمة: خصصتها لبيان أهمية موضوع الأصول الحديثية بالأندلس والمغرب، والدواعي الحاضَّة على الاعتناء به.

الفصل الأول: ضمنته المقصود باصطلاح « الأصول الخطية الحديثية »، وبعض الأصول التي اعتنى الباحثون بها في العصر الحالي، وجملة من الأصول الحديثية الأندلسية والمغربية التي تستحق الدراسة والتتبع، مثل: أصل سنن الترمذي لأبي الحسن ابن كوثر الغرناطي، وأصل المسلسلات لابن الجوزي التي كانت بمراكش،

(١) وأنبه على أن أصل تأليفِ القضاعيِّ لـ"الشهاب" كان خلوًا من الإسناد، ثم خرَّج المؤلف أسانيده، فصار اسمه « مسند الشهاب ».

وأصل ابن أسد القرطبي من سنن النسائي، وأصل ابن عفير الإشبيلي من صحيح مسلم، وإشادات العلماء بهذه الأصول، ومكانتها عند علماء المغرب والأندلس جيلا بعد جيل.

الفصل الثاني: الوصف الكوديكولوجي للأصل الخطي « مسند الشهاب »[(١)]، وتتبع رحلة الأصل من المشرق إلى الأندلس والمغرب، إلى أن استقر بالمكتبة الزيدانية التي آلتْ نَهْبًا إلى دير الإسكوريال بمدريد.

ثم إيراد أسماء العلماء الذين تملكوا هذه النسخة.ثم أسماء العلماء الذين انتسخوا نسخا لهم بالاعتماد على هذه النسخة. ثم أسماء العلماء الذين أسمعوا هذه النسخة وسمعوها ورووا الكتاب من طريقها. مع وجوه أخرى من عناية علماء الأندلس والمغرب بهذا الأصل.

الفصل الثالث: صور خطوط العلماء على الأصل، مع نبذة يسيرة عنهم.

خاتمة: اشتملت على خلاصات هذا البحث، مع الإشارة إلى أهمية الاعتناء بموضوع الأصول الحديثية، ومحاولة إخراج تلك الكتب الحديثية محققة على هذه الأصول الأندلسية والمغربية.

(١) ولا أغفل التنبيه على اعتناء المغاربة والأندلسيين بـ" الشهاب" و "مسنده" اعتناءً خاصا فاقوا به المشارقة، حيث عارضوه بتواليف على منواله، ونظموا أشعارا في مدحه واحتفوا بسماعه وروايته، وهذا حري ببحث مستقل، لا يتسع له هذا البحث.

الفصل الأول

اصطلاح الأصول الخطية الحديثية

ونماذج من الأصول الخطية الحديثية المفتقرة للعناية والدرس

إن إطلاق الأصل على النسخ الخطية، يتوجه إلى النسخة الخطية التي بخط المؤلف أو التي كانت من تصحيحه، وعليها يكون سماع تلامذته ومنها ينتسخون نسخهم، فتتفرع عن أصل المؤلف نسخ عدة تشتهر وتنتشر، وأما المراد بالأصول الخطية الحديثية في هذا البحث، فهو: ما نسخه أعلام المغرب من كتب السنة للمتقدمين أو لأشياخهم، ثم صارت عمدة عند المغاربة في الرواية والنساخة. والنسخة الحديثية العتيقة بمجردها لا تصير أصلا إلا بأربعة شروط هي كالتالي:

أ_ كونها لعالم مشهور بجودة الضبط وصحة السماع، وأن تكون مقابلةً على أصل شيخه ومطرَّزة بالسَّماع عليه، كما هو مقرر عند أهل العلم بالرواية والنقل، وفي ذلك قال القاضي عياض: « ولا يحل للمسلم التقيِّ الروايةُ، ما لم يُقابِلْ بأصل شيخه أو نُسخةٍ تحقَّقَ ووَثِقَ بمقابلتها بالأصل،... » [(١)].

ب_ اعتمادها في السَّماع والرواية، من جملة من مشاهير الحفاظ والأعلام على مر القرون.

ج_ حرص العلماء وأهل الرواية على اتخاذها تُكَأَةً في الانتساخ منها، أو مقابلةِ نُسَخِهِم عليها.

د_ سعي الأعلام والحفاظ في تملكها وحيازتها في خزائنهم الموصوفة بالنفاسة والندرة.

وهذا يستفاد من كلام الحافظ ابنِ مرزوق التلمساني الخطيب، عند وصفه لبعض

(١) (الإلماع، ص: ١٥٩).

الأصول التي تصيَّرتْ إليه، حيث قال في إحداها: « وتصَيَّرَ إليَّ أصلُ ابنِ أسد الذي قرأه على حمزة، وهو أصْلُ سماعِ ابنِ موهب عن ابن عبد البر، وأعلامِ الأندلس وعليه خطُوطُهم، ونقصني منه سفر - جبره الله - ».(١)

وقال في أصل آخر: « وقد استقرَّتْ على مِلْكي نسخةٌ بخطِّ الكَرُوخي المذكور، وهي التي وهَبَها لأبي الحسن ابنِ كوثر الغرناطيِّ، وهي الأصل الذي اعتمده أهل المغرب، وخصوصا أهل الأندلس، وعليه خطوطُ المُعْتَبَرِين من مشايخِهِم ».(٢)

فهاتان العبارتان من ابن مرزوق الخطيب -وسيأتي من عبارات أهل العلم ما يماثلها -، تدلان على ما سبق ذكره من شروط لاعتبار النسخة الخطية أصلا وعمدة عند أهل قطر من الأقطار، وإلا فمجرد كون النسخة الخطية عتيقة ومصححة ومسندة لا يُصيِّرُها أصلًا عند الحفاظ والعلماء، إلا إذا توارد عليها أجيالُ العلماء بذلك القطر اعتناءً واحتفاءً.وأُلِمُّ بنماذج من الأصول الخطية لكتب السنة بالمغرب والأندلس، تنبيها على عناية الأوائل بهذا الموضوع الذي غُفِل عنه بحثا وتفتيشا ودرسا عند المعاصرين، فأفتتح بالكتب الستة، وأقدِّم الصحيحين منها:

◉ فأما « صحيح البخاري »:

أ_ فمن أصوله الخطية المعتمدة عند المغاربة، **أصل الفقيه الحافظ الرَّحَلة أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عيسى ابن منظور القيسي، الإشبيلي** (تـ:٤٦٩هـ)(٣)، وابن منظور الإشبيلي أحد أشهر رواة صحيح البخاري عن أبي ذر الهروي نزيل مكة، شدَّ الرحال للحج سنة: ٤٢٨هـ، وحجَّ حجَّتين، الأولى سنة: ٤٣٠ هـ، والثانية سنة:

(١) (واسطة العقد الثمين، ص:١٢٢).

(٢) (واسطة العقد الثمين، ص:١٧٦).

(٣) تُنظر ترجمته في (الصلة،١/ ٥٢٠) لابن بشكوال.

٤٣١هـ، وكان سماعه على أبي ذر الهروي في حجته الثانية عند باب الندوة من البيت الحرام، حيث انتسخ عن أصل أبي ذر نسخةً من الصحيح، ثم أخذ يقابل نسخته بأصل أبي ذر عند السماع، وهو يصلح نسخته ويصححها إلى أن انتهى السماع[١]، ثم أصبحت هذه النسخة أصل المغاربة وعمدة الأندلسيين، وعنها يقول الحافظ ابنُ رشيد السبتي: « وكان أصل [القيسي][٢] هذا من الأصول المعتمدة في الأندلس، محبَّسًا بجامع العَدَبَّس من إشبيلية ».[٣]

وقال عنه في موطن آخر: « بالأصل العتيق أصل أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عيسى ابن منظور القيسي الذي عليه اعتماد الأندلسيين ».[٤]

ومما يظهر علوَّ قدرِ هذا الأصل، أن الحافظ أبا بكر ابنَ خير قابل به نسخته من «صحيح البخاري»، نصَّ على ذلك ابنُ رُشيد فقال: « وهذا الأصل – جبره الله –من الأصول التي اعتمدها ضابط الأندلسيين في وقته أبو بكر ابن خير، وعارض كتابه الحافل به ».[٥]

ومما يظهر نفاسة هذا الأصل، أنه حُبِّس بجامع العدبس بإشبيلية، فصار بذلك قبلةً لطلبة الإسناد وحملة الحديث لكي يعتمدوه في الانتساخ وتصحيح نسخهم عليه، وقد نبه شيخ شيوخنا العلامة محمد المنوني رحمه الله على بعض النسخ الخطية المتفرعة

---

(١) استفدته من (الصلة،١/ ٥٢٠)، حيث قال ابنُ بَشكوال: « ولقي بمكة: أبا ذر عبد بن أحمد، وصحِبه وجاور معه مدة، وكتب عنه الجامع الصحيح للبخاري، وغير ما شيء». ومن (إفادة النصيح، ص:٤٧).

(٢) في (إفادة النصيح، ص:٤٩): (القيظي)، وراجعت النسخة الخطية، فوجدته كذلك، وهو يوهم أن الأصل لتلميذ ابنِ منظور، أبي محمد التجيبي السرقسطي، وليس لابن منظور، والذي يدفع هذا الوهم، أن ابنَ رُشيد سيبينه في (ص:١٠٩)، كما أن ابنَ رُشيد في (ص:٤٧) سينقل حاشية لابن خير، تُفيد أنه رمزَ لنسخة ابن منظور بحرف (ظ)، فإثبات (القيظي) وهمٌ من الناسخ يقينًا.

(٣) (إفادة النصيح، ص:٤٩).

(٤) (إفادة النصيح، ص:١٠٩).

(٥) (إفادة النصيح، ص:٥٠).

عن هذا الأصل، وهي قليلة، كما أفاد أن هذا الأصل في حُكْم الفَقد والضياع.[١]

ب_ **أصل أبي بكر ابن خير الإشبيلي** (تـ:٥٧٥هـ)[٢] من « صحيح البخاري » ؛ ويكفي في بيان جلالة أصول الحافظ ابن خير عامةً، قولُ ابنِالأبار عنه: « وكانت كتبه- أي ابن خير - في غاية الصحة والإتقان، لكثرة ما عاناها، وعالج تصحيحها بحسن خطه، وجودة تقييده وضبطه، وفي ذلك قطع دهره وأنفق حياته، فلحق بالمتقدمين، وأربى على المتأخرين، وأدى ذلك إلى المغالاة فيها بعد وفاته، حتى بلغت أثمانها الغاية، ولم يكن له نظير في هذا الشأن ».[٣]

أخبر الحافظ ابنُ رُشيد عن نشأة هذا الأصل، فقال: « وهذا الأصل -إشارة لأصل ابن منظور - جبره الله من الأصول التي اعتمدها ضابط الأندلسيين في وقته أبو بكر ابن خير، وعارض كتابه الحافل به الذي بخط أبيه خير، رحمهما الله».[٤]

فهذا الأصل من انتساخ والد ابن خير، وفي هذا نكتة تربوية تُبدي مدى حرص الآباء على توجيه أبنائهم للعلم وطلبه بانتساخ الكتب لهم، وهذه البذرة التي غرسها خيرٌ لابنه محمد، ستتفرع عن شجرة وارفةِ الظلال، جَنِيَّةِ الثمار - كما سنقف عليه -، ووَصْفُ ابنِ رُشيد لأصل ابن خير بـ"الحافل" يدل على مقامه في الصحة والضبط وبيان فروق الأصول المعتمدة، إذ ابنُ خير قابَل نسختَه على أصول عديدة كما أفاده كلامُ ابنِ رُشيد، ويُعزز ابنُ رُشيد احتفاءه بأصل ابنِ خير بمدح وثناء يبلغ الغاية، فيقول: « وكان السَّماع في الأصل العتيق الذي يعز نظيره، وهو أصل الراوية المحدث الضابط المتقن أبي بكر ابن خير الذي بخط أبيه رحمهما الله، ومعاناة أبي بكر بالأصل العتيق، أصل أبي عبدالله ابن منظور القيسي، الذي عليه اعتماد الأندلسيين، وأتقنه الضابط أبو

---

(١) يُنظر (قبس من عطاء المخطوط المغربي،١/ ٩٥ و١٢٤).

(٢) تُنظر ترجمته في (التكملة،٢/ ٤٩) لابن الأبار.

(٣) (التكملة،٢/ ٥٠) لابن الأبار.

(٤) (إفادة النصيح، ص:٤٩-٥٠).

بكر ابنُ خير إتقانا لا مزيد عليه، وقابله بالأصل المذكور مرات».[١]

فهذا الأصل، أحاطه صاحبه من العناية والاهتمام بما جعله حريا بالاقتناء والحيازة، حيث لم يمكث بموطن نشأته إشبيلية طويلا، حتى غُرِّبَ عنها إلى سبتة من بَرِّ العُدوة، حيث اغتنمه الحافظ المتقن أبو الحسن الشاري (ت:٦٤٩هـ)[٢] عِلْقًا نفيسا ومِلكا ثمينا ضمن خزانته العامرة، وهو الذي وصفه ابنُ الأبار بقوله: « واقتنى من الدفاتر والدواوين شيئا عظيما ونافس فيها وغالى في أثمانها وربما رحل في ذلك حتى حصل منها علي ما أعجز أهل بلده»[٣]، وعنه قال ابنُ رشيد: « وعُنيَ بطريقة الرواية واقتناء الأعلاق الثِّمان، ونافس فيها، وبذل فيها الأثمان ما يَعْجَبُ منه ذو الأموال الطائلة، وكانت له في ذلك همة عالية حتى ربما رحل في تحصيلها فيما بلغنا، وكثيرا ما تُلفى الكتب النفيسة من كل فن بخطه عليها بالمِلك والمطالعة، وحبَّس منها جملة وافرة نافعة بالمدرسة التي ابتناها بسبتة».[٤]

ونصَّ على تملك أبي الحسن الشاريِّ لهذا الأصل، تلميذه أبو الحسن الرُّعيني، فقال: « قرأت عليه – أي أبي الحسن الشاري – بالجامع الأعظم بسبتة كتاب الجامع الصحيح للبخاري،...، وأمسك عليَّ حين القراءة أصل أبي بكر ابن خير – رواية أبي ذر – بخط أبيه رحمهما الله، وبمعاناة أبي بكر وتصحيحه».[٥]

ونصَّ على ذلك الحافظ ابنُ رُشيد، فقال: « سمع عليه جميع الجامع الصحيح للبخاري بقراءة الكاتب أبي الحسن الرُّعيني...، وكان السَّماع في الأصل العتيق الذي يعز نظيره، وهو أصل أبي بكر ابن خير».[٦]

---

(١) (إفادة النصيح، ص:١٠٩).

(٢) تُنظر ترجمته في (التكملة،٣/ ٢٥١).

(٣) (التكملة،٣/ ٢٥٢).

(٤) (إفادة النصيح، ص:١٠٥).

(٥) (برنامجه، ص:٧٥).

(٦) (إفادة النصيح، ص:١٠٩) باختصار.

ثم انتقل هذا الأصل - على الأرجح - إلى مِلك الحافظ ابنِ رُشيد السبتي، والذي سيعتمده في السَّماع على شيخه أبي فارس الجزيري السبتي (ت:٧٠١هـ)، والذي احتفى بإسناده في الصحيح بتأليف مستقل هو « إفادة النصيح » ، ولم أجزم بتملك ابنِ رُشيد السبتي للأصل؛ لأن عبارته غير صريحة في ذلك، فقد قال: « وفيه كان سماعي وسماع ابني محمد - هداه الله - مع الجماعة على شيخنا الفقيه الفاضل العدل أبي فارس».[١]

وقال: « ..، وفي هذا الأصل نفسه كان سماعنا على الشيخ أبي فارس وفيه كانت القراءة».[٢]

فلعله استعار الأصلَ من خزانة أبي الحسن الشاريِّ أو كان السَّماع بالخزانة حيث حبَّس الشاريُّ أصولَه، فمسألة انتقالِ الأصلِ لابن رُشيد السبتيِّ غير مقطوع بها، وهو ممن اشْتُهِرَ بحيازة نفائس الأصول الحديثية.

ومما يُحزن له أن هذا الأصل، لا ذكر له في كتب الفهارس والمعاجم والحديث بعد الحافظ ابنِ رُشيد، ولا ندري ماذا صنعتْ به النكباتُ التي حلت بسبتة، وما جرى عليه من تصاريف الأيام وغِيَر الزمن، ولا ندري عن نسخة خطية متفرعة عن هذا الأصل، تُنبئ بشيء من جودة ضبطه ودقة إتقانه، وهو من الأصول التي فاتَ شيخ مشايخنا العلامة محمد المنوني - رحمه الله - ذِكْرُها في بحثه النفيس عن روايات البخاري وأصوله بالمغرب[٣]، وهو على شرطه، وتبقى الإحاطة لله تعالى.

---

(١) (إفادة النصيح، ص:٤٩-٥٠).

(٢) (إفادة النصيح، ص:١٠٩).

(٣) نشره بعنوان (صحيح الإمام البخاري في الدراسات المغربية، من خلال رواته الأولين، ورواياته، وأصوله)، نُشر ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج٢، مجلد٤٩، سنة: ١٩٧٤م، وذيَّل عليه بذيل نشره بمجلة دعوة الحق، س١٧، ع٢-٣ (مزدوج) سنة: ١٩٧٥م، وهذه المقالات وغيرها ضمها كتاب (قبس من عطاء المخطوط المغربي).

ج_ **أصل أبي القاسم ابن ورد التميمي ألمريي** (ت:٥٤٠هـ)[١]؛ وهذا الأصل اعتمد فيه صاحبه على رواية القابسي لـ« الصحيح »، كما يخبرنا عن ذلك أبو الحسن الشاري، فقال: « ...، وفي مجلس السَّماع حفيدي يحيى بن أبي عبدالله محمد بن محمد البَطَرْني، وهو ممسك الأصل المحبَّس بمدرسة سبتة أصل أبي القاسم أحمد ابن ورد الذي كُتِبَ له من أصل أبي القاسم المهلَّب بن أبي صفرة، وهو رواية القابسي».[٢]

وقد بيَّن أبو الحسن الشاريُّ مظاهر بذاخة وجلالة أصل أبي القاسم ابنِ ورد في الوجوه التالية:

أ_ أنه مُنْتَسَخٌ من أصل أحد كبار حفاظ ألمرية، بل كبار حفاظ الأندلس، المهلب بن أبي صفرة (ت:٤٣٦هـ)، الذي أحيا كتاب البخاري بالأندلس كما قال ابن سهل القاضي[٣]، وهوتلميذ مباشر لأبي الحسن القابسي، رحل إليه للسماع منه بالقيروان، فأصله إذًا منتسخٌ من أصل القابسي.

ب_ تصحيحه لأصله بأصلِ الحافظ أبي عليٍّ الجياني[٤]، عندما رحل إلى قرطبة في رحلته الثانية سنة: ٤٩٧ أو ٤٩٨هـ، وسمع عليه البخاري وناوله إياه حينها، ولا شك أن نسخة قوبلت على أصل الحافظ المتقن الضابط أبي عليٍّ الجياني، حازت من الشرف والفضل ما أهَّلها لتكون قمينة بالصون والحفظ؛ لأن أصل الحافظ الجياني جامع بين شتى روايات البخاري المشهورة بالأندلس، مع بيان فوارقها والتنبيه على اختلافها والزيادات والنواقص التي فيها، يدل على ذلك، قولُ أبي عليٍّ الجياني: « لأن

(١) تُنظر ترجمته في (الصلة،١/ ٨٤) لابن بشكوال، و(معجم أصحاب الصدفي،١/ ٢٣) لابن الأبار.

(٢) (إفادة النصيح،١١٠).

(٣) (ترتيب المدارك،٨/ ٣٦).

(٤) أفاده أبو الحسن الشاري كما في (إفادة النصيح، ص:١١٠).

في رواية محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ زيادة على رواية النسفي نحوًا من تسع أوراق من نسختي وقد أعلمت على الموضع من كتابي».[١]

ولا شك أن ابنَ ورد استفاد من تلك الطُّرَروالتعليقات الكاشفة عن الفروق بين روايات البخاري في أصله.

ج_ تصحيحُهُ لأصله على أصل أبي محمد ابن عتاب القرطبي (ت:٥٣١هـ)[٢] وناوله إياه[٣]، الذي بخط والده الحافظ أبي عبدالله ابنِ عتَّاب، وأصلُ ابنِ عتاب هذا مُنْتَسَخٌ من أصل الأصيلي، فهو تلميذه ولزيمه، وكان قصدُ ابنِ ورد من مقابلة نسخته بأصلٍ من رواية الأصيلي إثبات الفروق التي بينه وبين رواية القابسي التي بُنِيَ عليها أصلُهُ، ويُخبرُ ابنُ ورد عن ذلك بقوله: « ومن كتاب أبي محمد ابن عتاب اتفقت رواية الأصيلي، فإن أبا عبدالله ابن عتاب كتبها من أصل الأصيلي الذي بخطه وقابلها به».[٤]

د_ قراءة أصله على شيخه الفقيه أبي القاسم أصبغ بن محمد الأزدي القرطبي (ت:٥٠٥هـ)[٥]، أخبر بذلك أبو الحسن الشاري فقال: « وهو رواية القابسي وقراءة ابنِ ورد على أبي القاسم أصبغ بن محمد الأزدي».[٦]

هـ_ مقابلةُ أصلِهِ على أصْلِ الحافظ المتقن الإمامأبي الحسن طاهر بنِ مُفَوِّز

---

(١) (الفهرسة، ص:٨٤) لابن خير، وهناك نقل آخر يدل على ذلك لا أطيل بذكره.

(٢) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٣٣٢).

(٣) أفاده أبو الحسن الشاري وأبو القاسم ابنُ ورد نفسُه كما في (إفادة النصيح، ص:١١٠).

(٤) (إفادة النصيح، ص:١١٠).

(٥) (الصلة، ص:١١٠).

(٦) (إفادة النصيح، ص:١١٠).

الشاطبي (ت:٤٨٤هـ)[١]، في سنة: ٥٠١هـ[٢]، وعلى الأرجح أن ابنَ ورد رحل إلى شاطبة للمقابلة على أصل ابنِ مُفَوِّز لما عُرفَ عنه من الإمامة في الحديث رواية وصَنعة، عند أحد ذرية ابن مُفَوِّز الذين اشتهروا بالعلم والرواية، وهذا يدل على أن أصل ابن مُفَوِّز كان مشهورًا ومُحْتَفًى به ومَقْصودًا لضبط النسخ عليه.

فتأمل كيف طوَّف أبو القاسم ابنُ ورد بأصله بين حواضر الأندلس، حتى يصححه على الأصول العتيقة والنفيسة، ولا يبعد أن يكون ابنُ ورد ألمريي قابل أصله – من رواية القابسي – على أصل ابن الغرديس الفاسي–رواية أبي ذر– قبل أن يرحل لقرطبة ليقابله على أصليْ الجيانيِّ وابنِ عتَّاب، حيث كانت رحلته لسجلماسة سنة: ٤٩٣ أو نحوها[٣]، فيكون أصل ابنِ ورد مقابَلا على هذه الرواية، وهذا أوردته على الاحتمال لا الجزم. ولا أغفل التنبيه على أن ابنَ ورد التميمي من شُرَّاح البخاري إن لم يكن من أجلهم، حيث ذكر الحافظ الذهبيُّ أن شرحه قد يكون في مئتي مجلد[٤]، وقد وقف على مجلد منه، وممن نقل من شرحه الحافظ ابنُ دحية، فقال: « وقد أوضح ذلك عالمُ أهل زمانه القاضي أبو القاسم ابنُ وَرْدفي « شرحه لصحيح البخاري» بأوضح البيان، حدثني عنه جماعة، منهم: عالم المغرب قاضي القضاة أبو موسى عيسى بن عمران »[٥]، ولعل هذا يكشف لنا سببًا من أسباب عنايته بتصحيح أصله من صحيح البخاري، إذ شرح مثل هذا الكتاب لا يتأتى إلا على نسخة مصححة مضبوطة على الأصول العتيقة والمتضمنة للروايات المختلفة.

---

(١) (الصلة، ص:٢٣٥)، وهناك سفر من هذا الأصل محفوظ بخزانة جامع القرويين، تحت رقم: ٩٤، وهو حرِيٌّ بالدراسة.

(٢) نصَّ عليه أبو الحسن الشاري كما في (إفادة النصيح، ص:١١٠).

(٣) (معجم أصحاب الصدفي، ص:٢٤).

(٤) (تاريخ الإسلام،١١/ ٧٢٥).

(٥) (التنوير، ق٢٢٤/ أ).

فلما كان أصلُ ابنِ ورد على هذا المثال من الجلالة ودقة الضبط والإتقان، اعتُنِيَ بتحصيله وتملُّكِه بعد وفاة صاحبه، فسِيمَ حُرقة التغريب عن ألمرية، حيث ظَفرَ به الحافظ أبو الحسن الشاري وحبَّسهبمكتبة مدرسته العامرة بسبتة[١]، وكان مُعتَمدًا في مجالس إسماعه بسبتة، ومنها المجلس الذي تقدم الإشارة إليه والذي حضره أعيان الطلبة والحفاظ منهم أبو الحسن الرعيني وأبو فارس الجزيري السبتي سنة: ٦٣٨هـ، ومما يؤسف له أن خبر هذا الأصل مجهول بعد هذا التاريخ، كما لا يعرف فرع عن هذا الأصل، وضياع مثل هذه الذخائر التي قضى أصحابُها في تصحيحها وضبطها واقتنائها وحفظها، أعمارهم وأموالهم وجهودهم رُزء لا سُلُوَّ عنه، وخسرانٌ لا عوض له.

وهناك أصول كثيرة لصحيح البخاري، ليس هذا موطن التفصيل في ذكرها، منها أصل أبي عمر الطلمنكي من رواية ابن السكن، وأصل أصبغ بن راشد الأندلسي، وأصل أبي علي الصدفي، وأصل أبي الوليد ابن الدباغ، وأصل ابن سعادة وهو مشهور، وأصل أبي ذر الهروي نفسِهِ الذي اقتناه الأمير المرابطي ميمون بن ياسين ولم يشتهر، وجلُّ هذه الأصول يُلتقط عنها إفادات وإشارات في كتب المعاجم والتراجم، وبعضها لا زالت فروع عنها محفوظة بالخزائن.

◉ ومن أصول « صحيح مسلم » :

أ ـ أصل أبي القاسم ابن عفير الأموي الإشبيلي توفي قبل ٥٨٠ هـ[٢] بيسير، وقد تعانى تصحيحها ومقابلتها شيخه وقرينه أبو بكر ابن خير الإشبيلي، نصَّ على ذلك العلامة عبد القادر بن علي الفاسي في إجازته لولده، حيث قال: « وأما صحيح مسلم ففي النسخة التي بخط الكاتب أبي القاسم ابن عفير الأموي، وتولَّى مقابلتها وتصحيحها الحافظ الضابط المتقن أبو بكر محمد ابن خير الأموي الإشبيلي، وفي

---

(١) (إفادة النصيح، ص:١١٠).

(٢) تُنظر ترجمته في (التكملة،٣/ ٣٠).

المنتسخة منها وهي مثل المتقدمة في المقابلة والصحة».[١]

وأسوق نصَّ ما ختم به الحافظ أبو بكر ابنُ خير هذه النسخة عند انتهائه من تصحيحها: « كمل جميع الديوان، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى جميع النبيين والمرسلين وسلام عليه وعليهم في الآخرين. وكتبه بخط يده الشيخ الأديب الكاتب أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن عُفير الأموي، وفَّقَه الله وسدَّدَه، وفرغ منه في شعبان المبارك من سنة ثلاث وسبعين وخمس مئة.

وتولَّى معارضة هذا الديوان وتصحيحه وتقييده بأصل كتابه محمد بن خير بن عمر بن خليفة المقرئ، عفا الله تعالى عنه، وغفر ذنوبه، وعارض كتابه بأصول ثلاثة معارضة بكتاب الشيخ الفاضل الفقيه المحدث الراوية الحافل أبي عليٍّ حسين بن محمد بن أحمد الغساني ثم الجياني رضي الله...».[٢]

ولا زال هذا الأصل محفوظا -بفضل الله تعالى- بخزانة جامع القرويين الزاخرة، وهي حرية بدراسة مفصَّلة، وهناك أصول أخرى لصحيح مسلم تحتاج للبحث عن إفادات عنها، منها أصل أبي العباس العذري الدلائي، وأصل أبي عمر ابن الحذاء، وأصل ابن خير الإشبيلي.

◉ ومن أصول « سنن أبي داود السِّجِسْتاني» :

أ_ **أصل الحافظ الإمام المتقن أبي عليٍّ الجياني**؛ وهذا الأصل يعد من عجائب الأصول الحديثية لهذا الكتاب، ولعله أصح أصل للسنن على وجه البسيطة، حيث

---

(١) (ل١/ ب) عن نسخة مؤسسة مكتبة الملك عبد العزيز بالبيضاء، وممن نوَّه بهذا الأصل العلامة عبد الحي الكتاني في (فهرس الفهارس).

(٢) عن نسخة خطية من صحيح مسلم بخط العلامة الفضيلي الشبيهي الزرهوني (ج٨، ل١٩٦/ أ) محفوظة بخزانة جامع الملك سعود بالرياض رقم: (٢١٣ , ٤)، متفرعة عن فرع لنسخة ابن عفير بخط ابن الرثوث التطواني؛ لأن النسخة المصورة من نسخة ابن عُفير طال الأوراق الأخيرة منها الطمسُ والخرم.

جمع فيه الجياني بين جميع روايات السنن مع بيان الفوارق بينها وزوائدها ونواقصها، وتفصيل القول عن هذا الأصل ليس هذا محله، فخبره طويل الذيل، وأكتفي بقول القاضي عياض عنه: « وقرأتُ عليه - أي على ابن العواد القرطبي - في داره جميع كتاب المصنف لأبي داودالسجستاني في « السنن» ، وهو يمسك عليَّ أصل شيخنا أبي علي الحسين بن محمد الجياني الذي أتقنه».[١]

ب_ **وأصل أبي سعيد ابن الأعرابي البصري، ثم المكي** (ت:٣٤٠هـ)[٢]، تلميذ أبي داود وأحد رواة السنن عنه، هذا الأصل النفيس، لا ندري عن خبره الكثير، حيث لم نقف على من نقله من مكة إلى الأندلس، وكيف كان تنقُّلُه تملُّكًا عند علماء الأندلس، إلى أن استقر به المطاف في مِلك الفقيه الإمام أبي الحسن يونس بن محمد بن مغيث القرطبي (ت:٥٣٢هـ)[٣]، والذي سيحدِّث به أبا بكر ابنَ خير مناولة، وقد أخبر بذلك ابنُ خير، فقال: « وحدثني بها أيضا الشيخ أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث رحمه الله مناولة منه لي في أصل كتابه وكان بخط ابن الأعرابي رحمه الله».[٤]

وهناك أصول عديدة لسنن أبي داود، وفي غاية القدم والجلالة، تستفاد من كتب الفهارس والتراجم، دالة على عناية خاصة أولاها المغاربة والأندلسيون بهذا الكتاب، أعرض عن ذكرها اختصارا.

❁ ومن أصول «السنن أو الجامع» لأبي عيسى الترمذي :

أ_ **أصل الحافظ الوزير أبي حفص الهوزني الإشبيلي** (ت:٤٦٠هـ)[٥]؛ ومما يُبدي

---

(١) (الغنية، ص:٢١٧).

(٢) تُنظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء،١٥/ ٤١٠).

(٣) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٦٥٠).

(٤) (الفهرسة، ص:٨٨).

(٥) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٣٨١)، وأخبر ابنُ سعيد الغرناطي في (المغرب،١/ ٢٣٩) أن له الفضل في نشر سنن الترمذي بالمغرب، وهذا لا يعني أنه أول من أدخل الكتاب للأندلس.

سموَّ هذا الأصل أن الهوزنيَّ قابله على أصل شيخه أبي بكر الشهرزوري بمكة سنة: ٤٤٥هـ[١]، وهو ممن كان يتصدى لإسماع سنن الترمذي بالبيت الحرام، وجلبه إلى إشبيلية، ثم انتقل هذا الأصل إلى مِلْكِ ابنه الوزير أبي القاسم الهوزني (ت:٥١٢هـ)[٢]، ثم انتقل هذا الأصل إلى الحافظ أبي محمد ابن يربوع الإشبيلي (ت:٥٢٢هـ)، حيث نصَّ ابنُ خير على أن ابنَ يربوع أخذه من أبي القاسم الهوزني، والأخذ هنا يحتمل الإهداء والابتياع، وعلى الأرجح أن هذا الأصل بقي مُحَبَّسًا بإحدى الخزائن أو المساجد بإشبيلية – ولا أستبعد أن يكون محبَّسًا على خزانة جامع العَدَبَّس –، حيث سيعتمده في السَّماع والرواية أبو عبدالله محمد بن عبد الرزاق الكلبي الإشبيلي (ت:٥٦٣هـ)[٣]، وكذا المحدث أبو بكر ابن رَيدان القرطبي ثم الإشبيلي (ت:٥٦٦هـ)[٤]، وعنهما يتحمله أبو بكر ابن خير الإشبيلي بالمناولة[٥]، مما يُظْهِر الاتكاء على هذا الأصل النفيس في الإقراء والإسماع.

ب_ **أصل أبي الحسن ابن كوثر الغرناطي** (ت٥٨٩هـ)[٦]، ويُعَدُّ هذا الأصل عمدة الأندلسيين والمغاربة في القرن السادس الهجري وما يليه، وكأن اعتمادَ هذا الأصل أدى لإهمال الأصول الأخرى العتيقة، لما تميَّز به من دقة الضبط وما وُصِفَ به ناسخه من التَّهَمُّم بضبط سنن الترمذي رواية ونسخا، وناسخ هذا الأصل هوالحافظ المسند أبو الفتح الكَرُوخي البغدادي، ثم المكي مجاورةً ومَماتًا(ت: ٥٤٨هـ)[٧]، كان يتعيَّش بانتساخ جامع الترمذي، وهو أحد أشهر رواة السنن.

---

(١) لم أقف على ترجمته بعد البحث، وقد أغفله التقي الفاسي في (العقد الثمين).

(٢) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:١٣٧).

(٣) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٥٦٠).

(٤) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:١٧٢).

(٥) (الفهرسة، ص:٩٩).

(٦) تُنظر ترجمته في (التكملة،٣/ ٢١٧).

(٧) تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام،١١/ ٨٣٢).

وأما عن خبر هذا الأصل، فإن أبا العباس ابنَ كوثر الغرناطي، رحل للحج رفقة ابنِهِ أبي الحسن، سنة: ٥٤٦هـ، وكان سماعه لسنن الترمذي - هو وابنه - على أبي الفتح الكروخي سنة: ٥٤٧هـ بمكة[١]، على أصلٍ انتسخه له أبو الفتح الكروخي اشتراها منه على الأرجح، واستقر أبو العباس صحبةَ ابنِهِ في طريق عودته بمصر مدةً يأخذانِ عن أعلامها وحُفَّاظها، وتوفي أبو العباس بالمشرق على الأرجح، وتصدَّى لإسماع سنن الترمذي بمصر[٢]، ثم دخل ابنُهُ أبوالحسن[٣]غرناطة سنة: ٥٥٦هـ[٤]، وأدخل معه أصلهمن الترمذي، فقُصِدَ للسماع عليه لعلوِّ سنده وللانتساخ منه لصحة أصله، ومما يجلي جلالة هذه النسخة وسموَّ قدرها اعتمادُ أعيان حُفَّاظ الأندلس في السَّماع عليها، وهم قطب رحى الرواية بالأندلس، ومنهم: الفقيه المحدث أبو بكر محمد بن عمر ابن واجب القيسي البلنسي (ت: ٥٨٣هـ)[٥]،وكان سماعه سنة: ٥٧١هـ، وممن سمع عليه هذا الكتاب المؤرخ المسند، أبو جعفر ابن عميرة الضبي المرسي (ت:٥٩٩هـ)، صاحب (بغية الملتمس)، والمقرئ أبو الحسن ابن أبي قوة

---

(١) كما أُثبت على الورقة الأولى من الأصل الخطي، المشتملة على سماع أبي العباس وابنه على الكروخي، وهذا السَّماع بخط المحدث أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن الأنصاري الأندلسي، لا يُعرف عنه شيء سوى ما ورد في هذا السماع، وعليه اعتمد ابن الحاج التجيبي في ترجمته، والتي نقلها ابنُ الأبار في (التكملة،٤/ ٢٠٨)، والنسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس، كما سيأتي بيانه.

(٢) يدل على ذلك سماع مثبت على الأصل الخطي، وهو السَّماع الوحيد على أبي العباس في الأصل.

(٣) لم ينص ابنُ الأبار في ترجمة أبي العباس أو ترجمة ابنه على عودة أبي العباس ابن كوثر إلى الأندلس، كما لم يتعرض لتاريخ وفاته، فأرجح أنه توفي في مدة استقراره بالمشرق، واكتفى ابنُ الأبار بذكر رجوع أبي الحسن وتصدره للإسماع دون والده، والسماعات الأندلسية التي على أصل ابن كوثر المحفوظ، ليس فيها ذكر لأبي العباس، مما يرجح كون وفاته بالمشرق، ويعزز هذا أن النسخة اشتهرت بنسبتها لأبي الحسن عند الأندلسيين والمغاربة دون أبي العباس، مما يرجح أنه ورثها عن أبيه عند وفاته في الرحلة، فنُسِبَتْ إليه؛ لأنه من أدخلها وأشاعها، وأنبه على أن هناك سماعا واحدا على أبي العباس بمصر.

(٤) أفاده ابنُ الأبار في (التكملة،٢/ ٢١٧)، وأول سماع على أبي الحسن ابن كوثر مؤرخ بهذا التاريخ، كما هو مثبت على النسخة.

(٥) تُنظر ترجمته في (التكملة،٢/ ٥٩).

الأزدي الداني (ت:٦٠٨هـ)[١]، وكان سماعه سنة: ٥٧٢هـ، والإمام الحافظ المتقن أبو سليمان داود بن سليمان ابن حوط الله البلنسي (٦٢١ه)[٢]، أحد أركان الرواية بالأندلس في القرن ٧ هـ، وكان سماعه بعد سنة: ٥٧٠هـ[٣]، وكذا أخوه أبو محمد، ومن أركان الرواية في هذا العصر أبو محمد ابن القرطبي الغرناطي (ت: ٦١١هـ)[٤]، وكان سماعه سنة: ٥٨٨هـ، ووصف ابنُ القرطبي هذا الأصل بـ"الأم العتيقة"، وهناك غيرهم من الأعلام والحُفَّاظ أُعرض عنهم اختصارا.

وممن اعتمد هذه النسخة في الانتساخ منها والمقابلة عليها، الحافظ ابنُ رُشيد السبتي، حيث جاء على ورقة العنوان منها بخطه: « أكمله نقلا ومقابلة محمد بن رشيد، أرشده الله، داعيًا لمالكه وشاكرا، والحمد لله».

ولم يخرج هذا الأصل النفيس عن بيت ابنِ كوثر، حيث سينتقل لابن أبي الحسن، أبي إسحاق ابن كوثر المحاربي، والذي سيسمع الكتاب على تلميذ والده أبي محمد ابن اليسر الغرناطي (ت:٦٢٠هـ)[٥]، وأبو إسحاق لا نعرف عنه كبير شيء سوى أنه لم يتهيأ له سماع هذا الكتاب عن والده، فسمعه عن تلميذه ولزيمه المتقدم، وتاريخ السَّماع حسب ما يظهر سنة: ٦١٤هـ، والظاهر أن هذا الأصل انتقل إلى مِلك الإمام الحافظ أبي الحسن ابن سهل الغرناطي (ت:٦٤٠هـ)[٦]، أحد أعيان غرناطة وأعلامها، حيث يقول الحافظ ابنُ أبي الأحوص الغرناطي عُرِفَ بابن الناظر: « وقد ناوَلَنِيه الفقيه العالم الخطيب أبو الحسن سهل بن مالك، في أصل أبي الفتح الكروخي بخطه، الذي

(١) تُنظر ترجمته في (التكملة،٣/ ٢٢٥).

(٢) تُنظر ترجمته في (التكملة،١/ ٢٥٧).

(٣) نصُّ السَّماع غير واضح، واسم ابن حوط الله تبينته بعد طول نظر واستعانة بمصادر ترجمته.

(٤) تُنظر ترجمته في (التكملة،٢/ ٢٨٦).

(٥) تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام،١٣/ ٦١٣).

(٦) تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام،١٤/ ٣١٧).

أعطاه لأبي الحسن ابن كوثر».[١] .

مع التنبيه على أن هذه العبارة ليست صريحة في تملُّك ابنِ سهل الغرناطي لهذا الأصل، إذ تحتملُ أن يكون محبَّسًا على إحدى جوامع غرناطة ليَعُمَّ النفع به، وابنُ سهل من تلاميذ أبي الحسن ابن كوثر، ولا ندري بعد هذه الإشارة المحتملة لحيازة ابن سهل لهذا الأصل إلى من انتقل، إلا أن الأصل لم يخرج عن حاضرة غرناطة، حيث أفادنا ابنُ رُشيد في آخر النسخة عند نهاية انتساخه منه بقوله: « نقل جميعَه لنفسه وعارض به، والحمد لله حمد الشاكرين، وصلواته على محمد خاتم النبيين، محمدُ بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن رُشيد الفهري، أرشده الله، وذلك بحضرة غرناطة، حماها الله تعالى»[٢]، وقد عارض كتابَه على هذا الأصل ثلاثَ مراتٍ كما أفاده.

وأفاد في نصٍّ تقدَّم سَوْقُه أن الأصل كان مملوكا لأحدهم، ولم يذكر لنا ابن رُشيد مالك النسخة في قيد الانتساخ السابق، وقد كان تاريخ ورود ابنِ رُشيد على غرناطة سنة: ٦٩٢هـ[٣]، واستقر بها محدِّثًا وخطيبًا، ففي هذه السنة ونحوها كان الأصل قابعًا بغرناطة.

ثم نقف على انتقال هذا الأصل إلى مِلك الحافظ ابن مرزوق التلمساني الخطيب (ت:٧٨١هـ)، ولا نقف كيف تأتَّى له حيازة هذا الأصل النفيس، إلا أن الذي نعلمه أن ابنَ مرزوق انتقل لغرناطة سنة: ٧٤٨ ومكث بها إلى سنة: ٧٥٤هـ[٤]، عزيزَ الجانب، مُكَرَّمَ الإقامة، مُتَرَسِّما بخطبة جامع غرناطة، ومدرسًا بمدرستها، ولا شك أن في هذه الفترة، تهيأ لابن مرزوق تحصيلُ هذه الذخيرة الثمينة، فضمَّها إلى خزانته العامرة بتلمسان،وقد صرَّح بذلك فقال: « وقد استقرَّتْ على مِلْكي نسخةٌ بخطِّ الكَرُوخي المذكور، وهي التي وهَبَها لأبي الحسن ابنِ كوثر الغرناطيِّ، وهي الأصل الذي اعتمده

(١) (واسطة العقد الثمين، ص:١٢٢).

(٢) (ل٢٧٣/ أ).

(٣) (الإحاطة،٣/ ١٠٣).

(٤) (الإحاطة،٣/ ٧٦).

أهل المغرب، وخصوصا أهل الأندلس، وعليه خطوطُ المُعْتَبَرِين من مشايخِهِم، ولله المنة والفضل».[١]

ونصَّ على ذلك في موطن آخر، فقال: « وهو الأصل الذي قدمت أنه استقر عندي».[٢]

فأصل أبي الحسن ابن كوثر بقي في موطن استقراره مَحُوطًا بالحفظ والعناية، مقصودا للانتساخ منه والرواية، إلى أواسط القرن الثامن الهجري، حيث سامه الحافظ ابنُ مرزوق التغريب والتبعيد إلى تلمسان. وهناك احتمال أن الأصل ناله ما نال صاحبه ابنَ مرزوق من نواكب الطرد والنفي إلى تونس ثم إلى مصر، حيث مات ودُفِن، ومما يوهم تقوية هذا الاحتمال أن ورقتين ألحقتا بالمخطوط وهما غريبتان عنه وليستا منه جَزْمًا، بهما سماع لسنن الترمذي على ثلاثة أشياخ دمشقيين بدمشق في الجامع الأموي سنة: ٧٨٨هـ، ولكن الجزم بأن السَّماع كان على هذا الأصل بعيدٌ، فلم يأت في السَّماع إشارة إلى هذا الأصل، كما لم يرد في خوارج النص وتقييداته وطُرَره ما يدل على انتقال هذا الأصل إلى دمشق، فأكاد أجزم أن هاتين الورقتين أُلصِقَتَا بالأصل، ولعل مفهرسي الخزانة الباريسية أو غيرهم ألحقوها بالأصل ظنًّا منهم أنها تتناسب مع موضوع الكتاب، على كلٍّ فنَفْيِي لهذا الاحتمال لا أقطع به.

وأرجِّحُ أن الأصل مكث بإحدى خزائن الجزائر، قبل أن يتم نقلُه إلى خزانة أحد ملوك فرنسا، إذ الكتاب عليه خاتمُ المكتبة الملكية، ثم نُقل إلى المكتبة الوطنية بباريس تحت رعاية الفِرنجة ليظل شاهدًا على مجد أندلسي أثيل، وتاريخ حافل بين مكة ومصر وغرناطة ثم تلمسان.

وهناك أصول كثيرة لسنن الترمذي، منها أصل الصدفي وأصل ابن مَسَرَّة القرطبي وأصل أبي بكر ابن العربي، ويطول المقام بالخوض فيها.

---

(١) (واسطة العقد الثمين، ص:١٢٢).

(٢) (واسطة العقد الثمين، ص:١٢٥).

۞ أصول « السنن الكبرى» لأبي عبد الرحمن النسائي :

إذ المغاربة لم يعتنوا بالسنن الصغرى رواية وتحملا، فمن طالع فهرسة ابن خير والحجري وابن عطيةوالتجيبي السبتي لا يجد للسنن الصغرى ذكرا في المرويات المغربية، والعلة في ذلك ظاهرة إذ السنن الصغرى مختصرة من الكبرى، فاستعاضوا عنها بالكبرى، ومن طالع (واسطة العقد الثمين) وبرنامجيْ التجيبي والواديآشي من المتأخرين يلفي أن أسانيدهم في السنن الصغرى مشرقية وليست مغربية.

أ ـ أصل أبي محمد ابن أسد الجهني الطليطلي، ثم القرطبي (ت:٣٩٥هـ)[١]، وهو من روايته عن حمزة الكناني المصري عن النسائي، ومما يكشفعن نفاسة هذا الأصل، قول تلميذه ابنِ مغيث القرطبي: « ...،ما رأيتُ أضبطَ لكتبه وروايته منه، ولا أشدَّ تحفُّظًا بها ورعايةً لها».[٢]

وقد اطلع الحافظ ابنُ عبد البر – وهو تلميذ ابن أسد – على هذا الأصل، وكان عمدته في إسماع الكتاب بعد وفاة صاحبه، كما يفيد كلام ابن مرزوق الخطيب الآتي. وممن اطلع عليها واعتمدها الحافظ أبو علي الجياني، والذي سيقارنها بأصل الأصيلي، فيقول: « وفي نسخة أبي محمد بن أسد، عن حمزة أسماء لم تقع في رواية أبي محمد الأصيلي عنه، منها: مناقب الصحابة أربعة أجزاء، وكتاب النعوت جزء، وكتاب البيعة جزء، وكتاب ثواب القرآن جزء، والتعبير جزء، والتفسير خمسة أجزاء ».[٣]

وعبارة ابنِ مرزوق الآتية، قد تحتمل أن هذا الأصل أصبح ملكا للحافظ أبي الحسن ابن موهب ألمريي (ت:٥٣٢هـ)، فيُحكم إن صحَّ هذا أن الأصل تمَّ نقلُه إلى ألمرية من قرطبة، ولكن الذي نتيقنه أن هذا الأصل، بَقِيَ محفوظا إلى أواخر القرن الثامن الهجري

(١) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٢٤٠).

(٢) (الصلة، ص:٢٤١).

(٣) (فهرسة ابن خير، ص:٩٥).

على نقصٍ فيه، حيث آل إلى خزانة ابن مرزوق بتلمسان، مع عدم علمنا بتقلبات الأصل وتنقلاته بين حواضر الأندلس والمغرب، وأخبر بذلك ابنُ مرزوق فقال: « وتصَيَّرَ إليَّ أصلُ ابنِ أسد الذي قرأه على حمزة، وهو أصْلُ سماعِ ابنِ موهب عن ابن عبد البر، وأعلام الأندلس وعليه خطوطهم، ونقصني منه سفر - جبره الله - ».(١)

وكلام ابن مرزوق ينبئ بأن هذا الأصل حافل بسماعات وتقييدات أعلام الأندلس وحفاظها، ولكننا لا نعلم عن وجوده شيئا ولا وجود فرع عنه.ومن أصول السنن الكبرى، أصل ابن الأحمر أحد رواتها عن النسائي، وأكتفي بما تقدم.

ومن أجَلِّ دواوين السنة التي احتفى المغاربة بأصولها، كتاب الموطأ للإمام مالك رضي الله عنه، وأعرضت عن ذكر نماذج من أصوله لكثرتها وتعددها، وبعضها مما تم دراسته في طبعات متعددة للموطأ، واعتناء المغاربة بأصول الموطأ الخطية مما لا يُحتاج للشرح والاستدلال.

وأما الأصول الخطية للكتب الحديثية الأخرى، مثل مسند البزار ومصنف ابن أبي شيبة والسنن للدارقطني وكتب تراجم الرواة وتواريخ المحدثين وكتب المصطلح والأجزاء، فللمغاربة فيها أصول خطية حظيت بالقَبول والاحتفاء غربا وشرقا، وقد وصلتنا من هذه الأصول ما يجدر دراسته وبحثه، وأختم بأصل خطي لـ « مسلسلات ابن الجوزي»[٢]، هذا الأصل نسخه أبو علي الجنزي ببغداد سنة: ٥٨١هـ، وقرأه على ابن الجوزي وعليه خطه، انتقل بعد مدة يسيرة إلى مراكش، بخزانة الموحدين على الأرجح، حيث اطلع عليه الحافظ أبو محمد ابن حوط الله البلنسي(ت:٦١٢هـ) وكتب عليه ما نصُّه: « نقل منه: عبدالله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري، وفقه الله، بمراكش حرسها الله». ثم لم يلبث هذا الأصل إلا يسيرا حتى نجده مستقرا بجنوب الأندلس بمالقة حيث وقف عليه أبو بكر الطنجالي في أواخر القرن الثامن الهجري،

(١) نسختُه محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجاميع العمرية رقم: (٣٧).

(٢) (واسطة العقد الثمين، ص:١٧٦).

فقال: « وكذلك نقل منه: أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن عمر بن يوسف الهاشمي الطنجاليبمالقة حرسها الله، وناولني هذه النسخة شيخنا (بياض بالأصل)[١]». وهو يروي هذا الأصل عن شيخه أبي جعفر الطنجالي، حيث قال:حدثني شيخي أبو جعفر الطنجالي عن الحاج الراوية أبي عبدالله ابن اليتيم عن أبي الفرج (الجوزي)[٢]

قاله العبد الفقير إلى الله الغني (..): أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن عمر الهاشمي».

والغريب أن هذا الأصل سيعود من حيث أتى، فيحل بدمشق من بلاد الشام، إذ نجد العلامة ابنَ المِبْرد (ت:٩٠٩هـ)، يعتمد عليه في السماع، وفي غضون هذا التطواف شرقا وغربا أخبار وتقلبات طُوِيَتْ عنا وأسماء رجال وعلماء غُيِّبتْ دوننا، بحيث لا ندري عنها وعنهم شيئا.

(١) يقصد شيخَه أبا جعفر الطنجالي، كما نصَّ عليه في الورقة الأولى.

(٢) غير واضحة بالأصل، ولكن يقتضيها سياق النسب.

الفصل الثاني

وصف الأصل الخطي لـ « مسند الشِّهاب »

وتتبع رحلته وما عليه من سماعات وتقييدات

۞ وصف الأصل الخطي:

أفتتح الحديث عن هذا الأصل الحديثي لكتاب «مسند الشهاب» للقضاعي بالوصف الكوديكولوجي، مع تساهل في إطلاق هذا الاصطلاح على هذا الوصف، إذ إنني أستند على مصورة بالأبيض والأسود في الوصف، بحيث لا تتيح لي وصف كل تفاصيل الأصل الخطي، ولكن أفرغت جُهدي لتحصيل المراد.

فالأصل الخطي محفوظ بدير الإسكوريال قرب مدريد تحت رقم: (١٥٩٢)، عدد أوراقه ١٢١ ورقة، تتراوح سطور صفحاته بين ١٧ سطرًا و٢٠ سطرًا، خطه خط نسخي سريع مهمل الإعجام والشكل، تلوح على رسم حروفه ملامح الخط الأندلسي، وهو على نسق الخطوط التي تكتب بها الأجزاء الحديثية العتيقة، كتبت عناوين الأبواب بخط عريض، تمييزا لها عن الأحاديث، وختمت الأحاديث بدائرة منقوطة بالوسط إشارة إلى مقابلة الكتاب بأصله على طريقة المحدِّثين.

والكتاب مُجَزَّأٌ إلى أربعة عشر جزءا على تجزئة أصل المؤلف أبي عبدالله القضاعي، ضاعت منها الأجزاء الستة الأولى، وحُفِظَتْ ثمانية أجزاء هي المقصودة بهذه الدراسة، كل جزءٍ منها في كراس يتكون من ثِنْتَي عشرة ورقة،وكلها مدبَّجة بتقييدات السَّماع والقراءة والتملك، تواطأت على كل جزء من أجزائها، على عادة المحدثين في الضبط وتأكيد السماع، حتى لا تتطرق إلى المحدث الظنة والتهمة بعدم سماعه لجزء من أجزاء الكتاب بإغفاله لإثبات السَّماع على جزء من الأجزاء، أو باستغنائه بتقييد السَّماع بآخر الكتاب دون أجزائه.

إلا أن الصفحة الأخيرة المشتملة على نهاية الكتاب وحرد المتن، تَقطَّعت كما أخبر ملحقها ومُرمِّمها، والظاهر أنه الحافظ ابنُ بشكوال؛ فخطُّها شبيهٌ بخطه على الكتاب، وقد أخبر مُرمِّمها بذلك، فقال: « نسختُ هذا الصَّفْحَ من الورقة التي تقَطَّعَتْ آخر هذا الديوان بخط الفقيه الجليل المالكي السني المشاوَر أبي بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر الحجري التي كان فيها سماعه، وفي الورقة أنه كتب جميع الديوان بفسطاط مصر بخط يده في دار قيصر، فتم جميع الديوان ليلة الأربعاء لاثني عشر يومًا خلون من شهر جمادَى الآخِرة الذي من سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة، وكتبه من كتاب القاضي أبي عبدالله القضاعي رضي الله عنه، وبه قابل الجميع، فصَحَّ بحمد الله وعونه. وفيه انتهت المعارضة بكتاب القاضي أبي عبدالله، من أول الديوان إلى آخره جهدي، فصح جميعه بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما، نقلته من خطه حرفا بحرف».

◉ رحلة الأصل الخطي :

ابتدأتْ قصة هذا الأصل برحلة الحافظ أبي بكر جماهر الحجري إلى الحج من معقد تميمته طليطلة مفتتح سنة: ٤٥٢هـ، وصاحَبَه في هذه الرحلة ابنُ أخيه محمد بن محمد الحجري، فبلغَا مكة المكرمة في آخر هذه السنة، حيث سيؤديان مناسك الحج ثم يقفلان آيِبَيْن إلى الأندلس، وفي اجتياز جماهر بن عبد الرحمن الحجري على مصر نلفيه متهمِّمًا بالأخذ عن أعلامها وحفاظها، ومن أجَلِّهم وأعلاهم قدرًا: الحافظ أبو عبدالله القضاعي المصري (تـ:٤٥٤ هـ)، حيث استقر بفسطاط مصر لينتسخ كتب القضاعي ويسمعها عليه، ومن بينها كتاب « مسند الشهاب »الذي أقام على نسخه بدار قيصر من فسطاط مصر، فانتهى منه في الثالث عشر من جمادى الثانية من سنة: ٤٥٣هـ، فانتهض بعدها من غير إبطاء لقراءته على مؤلفه في نفس الشهر، ولكن تقييدات السَّماع ضاعت فيما ضاع من الأجزاء الأُوَل للأصل، وأول سماع

يطالعنا فيما بَقِيَ من الأصل، كان من العشر الأخيرة من شهر رجب من سنة: ٤٥٣هـ بفسطاط مصر – قرب القاهرة –، وتفيد السماعات أن مكان السَّماع كان بجامع مصر العتيق[١]، ونصُّ أحدها: « بلغ السَّماع لصاحبه أبي بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر، وسمعه معه خلف بن محمد الإشبيلي [...]، وأبو القاسم عياش بن سعيد بن عياش بن الهيثم القضاعي الإشبيلي في الجامع العتيق بمصر في شهر شعبان سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة، على القاضي أبي عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي وصح».[٢]

وقد مكث جماهر ما ينيف على أربعة أشهر لسماع الكتاب على مؤلفه، إذ نقف على آخر سماع في أواخر شهر شوال من نفس السنة، وهذا يكشف مدى حرص جُمَاهر على السَّماع والرواية، وتحمل حرقة الغربة من أجل الرواية والسماع، ولم يمنع تخلل شهر رمضان هذه المدة عن ترك مجالس السماع، إذ نقف على سماعه للكتاب في مجالس عدة في شهر الصيام، ولا شك مُقام جماهر بمصر طال حتى تهيأ له انتساخ مؤلفات القضاعي وروايتها عنه، ومن الكتب التي تم التنصيص على سماعها من القضاعي كتاب «الشهاب» وكتاب «الفوائد».[٣] .

ثم عاد جماهر بأصله من « مسند الشهاب »إلى طليطلة في سنة: ٤٥٤هـ على الأرجح، إذ أول سماع على جماهر الحجري بطليطلة كان سنة: ٤٥٥ه، كما هو مُثْبَتٌ بالأصل، ومكث هذا الأصل بطليطلة يُسمع على صاحبه إلى أن وافته المنية سنة:

---

(١) ورد في السَّماع الذي في (ل٧٥/أ)، أن السَّماع كان على المؤلف بتاج الجوامع، فظننته جامعا آخر غير الجامع العتيق، إلى أن نبَّهني المصحِّح مشكورًا على أن تاج الجوامع هو نفسه الجامع العتيق.

(٢) (ل٥١/أ).

(٣) (الصلة، ص:١٣٢).

٤٦٦هـ[١]، ثم انتقل الأصل إلى ابنِ أخيه محمد بن محمد ابن جماهر - وهو يرويه عن مؤلفه مباشرة[٢] - على الأرجح حيث نجد سماعا عليه يُقرأ منه التالي: « تمَّ لي جميعُه سماعًا من الفقيه أبي بكر محمد بن محمد ابن جماهر بلفظه (في)...».[٣]

ولا يبعد أن يكون هذا الأصل استقر عنده إلى وفاته سنة: ٤٨٨ه، وطليطلة حينها تحت حكم النصارى، ثم بعدها انتقل هذا الأصل إلى أحد أعلام طليطلة، وهو: أبو عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل الطليطلي، وهو الذي سيُدْخِلُ هذا الأصل إلى قرطبة موطن استقراره، وسيُسْمَع عليه بها، وعن أبي عامر يقول تلميذُه ابنُ بشكوال:«وكان معتنيًا بلقاء الشيوخ، جامعًا للكتب والأصول، وكانت عنده جملة كثيرة من أصول علماء طليطلة وفوائدهم».[٤]

وقال عنه تلميذُه القاضي عياض: « وكان صاحبَ أصولٍ، عنده أعلاقٌ من أصول شيوخ بلده،وكان عارفًا برجال بلده وأخبارهم».[٥]

وعلى الأرجح أن هذا الأصل ظلَّ في ملك أبي عامر الطليطلي إلى وفاته بقرطبة سنة: ٥٢٣هـ، وأول سماع على أبي عامر في هذا الأصل كان بقرطبة في سنة: ٥١٢هـ[٦]، وآخر سماع كان سنة: ٥٢٢هـ[٧]، أيقبل وفاته بسنة.

وممن سُمع عليه هذا الأصل من أقران أبي عامر، أبو الحسن ابن عفيف الطليطلي

---

(١) (الصلة، ص:١٣٢).

(٢) فقد نصَّ ابنُ بشكوال على إقامته بمصر مدة للسماع على أبي عبدالله القضاعي وغيره، يُنظر (الصلة، ص:٥٣١)، وقال: « وسمع بمصر: على أبي عبدالله القضاعي كثيرا».

(٣) (ل١٢٣/ ب).

(٤) (الصلة، ص:٥٤٨).

(٥) (الغنية، ص:٣٧).

(٦) (ل٣/ ب).

(٧) (ل٣/ ب).

(تـ:٥٢١هـ)[١] حيث سمعه عليه ابنُ بشكوال سنة: ٥١٨هـ[٢]، وإنما تنكب ابنُ بشكوال عن سماعه على أبي عامر لكلام في روايته أفضى لترك الناس الرواية عنه[٣]، وهذا يفيد أن أبا عامر كان يأذن بالسَّماع من غيره باعتماد أصله في مجالس الرواية.

ثم نلفي الأصلَ يُعْتَمَدُ في السَّماع على قاضي الجماعة بقرطبة أبي عبدالله ابن الحاج التُّجيبي، وكان السَّماع عليه سنة:٥٢٤هـ[٤]، وكان له مجلسٌ بجامع قرطبة، مما قد يفيد أن هذا الأصل حُبِّسَ على جامع قرطبة أو كان مِلكًا لأحد أعلامها، ويغيب هذا الأصل عن مجالس السَّماع بقرطبة نحوا من خمسين عاما كما يدل عليه خلوُّ الأصل من السماعات وتقييدات الانتساخ والإجازة بعد التاريخ الآنف، إلى أن يرحل الحافظ أبو سليمان داود بن سليمان ابن حوط الله البلنسي (تـ: ٦٢١هـ) من بلنسية إلى قرطبة، فيلازم ابنَ بشكوالويعتمد في سماع كتاب « مسند الشهاب » منه على هذه النسخة العتيقة، وكان ذلك سنة: ٥٧٦هـ، والتحق في السنة التالية أبو محمد ابن حوط الله البلنسي بأخيه أبي سليمان ليشاركه في الأخذ عن ابنِ بشكوال، وممن حضر مجلس السماع؛ أبو عمرو ابن دحية الكلبي السبتي، وذلك سنة: ٥٧٧هـ [٥] بقرطبة، كما تقدم التنبيهُ عليه، وآخر سماع على ابنِ بشكوال كان في سنة: ٥٧٨هـ – وهي سنة وفاته – بحضور موسى بن ملول الزودي وأبي عمرو ابن دحية وأبي عبدالله ابن عبد الودود.

وبهذا السَّماع تقف سلسلة السماعات المُثْبَتَةِ على الأصل، منذ قدوم جماهر من مصر، فلا نقف على ذكرٍ للسماع بالاعتماد على هذا الأصل بعد سنة: ٥٧٨ه، كما

---

(١) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٣٣٤).

(٢) (الصلة، ص:٥٤٩).

(٣) (الصلة، ص:٥٤٨).

(٤) (ل٣٩/ أ).

(٥) (ل٦٣/ ب).

طُويت عنا أخبار تنقُّل هذا الأصل من قرطبة، ومن أخرجه منها وأين حلَّ بحواضر الأندلس، إلى أن يدخل في مِلك الحافظ ابنِ رُشيد السبتي بمكتبته العامرة بسبتة، فهذا الشوط الذي قضاه الأصل زمانا ومكانا من قرطبة إلى سبتة لا ندري عنه شيئا للأسف.

وهناك أصل آخر للحافظ جماهر الحجريِّ دخل سبتة واستقر بها، ولكن قبل أصله من « مسند الشهاب »، وهو أصله من كتاب «الإخوان» لابن الأعرابي، فهو كان مع أصل مسند الشهاب من ممتلكات أبي عامر الطليطلي المتقدم، وقد سمع الكتاب عليه القاضي عياض بقرطبة على أصل جماهر، ثم لم يلبث هذا الأصل إلا يسيرا حتى دخل في ملك القاضي عياض بسبتة[١]، مما يدل على أن أصول أبي عامر تفرَّقتْ بعد موته سنة: ٥٢٣هـ شَذَر مَذَر، وتُنُوفِسَفي اقتنائها وتحصيلها.

والظاهر أن ابنَ رُشيد السبتيَّ جلب معه أصل « مسند الشهاب » مع غيره من أصوله العِتاق إلى فاس، حيث استقر فيها آخر عمره ودفن بها، ثم آوت إلى خزانة المولى زَيدان السعدي شأنها شأن كثير من نفائس خزائن العلماء بفاس، وقد كانت صفوة من نفائسها مما يحمله معهالأمير في حله وترحاله، إلى أن نهبت في القصة المشهورة حوالي سنة: ١٠٢٢هـ[٢]، وينقلها الناهبون إلى دير الإسكوريال قرب مدريد بإسبانيا، فآب أصلُ جماهر الحجريإلى الأندلس وهي دار كفر وإشراك، بعد أن خرج منها وهي دار إسلام وإيمان.

◉ تقييدات السَّماع :

يمكن تقسيم طباق السَّماع بهذا الأصل إلى قسمين؛ سماعات مثبتة على كل جزء من أجزاء الكتاب الأربعة عشر، وهناك سماعات وردتْ في أجزاء دون أخرى، وهناك

---

(١) (الغنية، ص:٣٧).

(٢) يُنظر خبر القصة في (تاريخ المكتبات الإسلامية، ص:٢٠٨) لعبد الحي الكتاني، و(دور الكتاب في ماضي المغرب، ص:٨٦) للعلامة محمد المنوني.

سماع واحد ورد بآخر جزء متضمن التنصيص على سماع جميع أجزاء الكتاب، وسأبدأ بالسماعات الأولى زمنيًّا، مع الاقتصار على ذكر تاريخها وأهم من حضر مجلس السماع.

١- السَّماع على المؤلف أبي عبدالله القضاعي المصري:

أول تقييد يطالعنا، هو قيد تصحيح السَّماع بخط المؤلف بورقة العنوان، ونصُّهُ: «قرأ عليَّ هذا الجزء من أوله إلى آخره الشيخ أبو بكر جماهر بن عبد الرحمن الفقيه حرسه الله، وكتب محمد بن سلامة بن جعفر في رجب سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة»[(١)]. وهذا القيد مثبت على جميع أجزاء الكتاب.

وهذا مثال على قيد مجلس السَّماع على المؤلف، ونصُّه: « بلغ السَّماع من أوله إلى آخره لصاحبه الفقيه الجليل أبي بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر الأندلسي بقراءته على القاضي الأجل أبي عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي، أدام الله نعمته، وسمعه معه أبو الحسن علي بن الحسن بن إبراهيم العاقولي، وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد المخزومي النحاس [....]، وجعفر بن علي بن الحسن المالكي، وعياش بن سعيد بن عياش بن الهيثم القضاعي، وذلك في العشر الأخير من رجب سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة».[(٢)]

ويتبين في تقييدات السَّماع الموالية، حضور أعلام آخرين غير المُدَوَّنِين في هذا السماع، وتخلُّفُ بعض المُثْبَتِين فيه، ومثال ذلك: « بلغ السَّماع لصاحبه أبي بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر، وسمعه معه خلف بن محمد الإشبيلي، و[...]، وأبو القاسم عياش بن سعيد بن عباش بن الهيثم القضاعي الإشبيلي في الجامع العتيق بمصر في شهر شعبان سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة على القاضي أبي عبدالله محمد بن سلامة بن

(١) (ل٣/ ب).

(٢) (ل١٥/ أ).

جعفر بن علي القضاعي وصَحَّ ».[١]

وورد في أحد السماعاتأن مجلس القراءة على القضاعي انعقد بمكان قضائه وحكمه من الجامع العتيق، وذلك حيث قال: « بلغ السماعُ على القاضي الأجلِّ أبي عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي، أدام الله نعمته، في مجلسِ حُكمِه وقضائه بمصر بتاج الجوامع...».[٢]

ويأتي السَّماعُ على أحد أجزاء الكتاب بحضور جماهر وعياش الإشبيلي فقط، وهو قيد فيه إضافة تنصُّ على إمساك المؤلف بأصله حين السماع، ونصُّه: « بلغ السَّماع بقراءتي على القاضي أبي عبدالله، رضي الله عنه، وسمعه عياش بن سعيد بن عياش الإشبيلي في الجامع العتيق بمصر في شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة، والقاضي يُمسِكُ كتابَه بيده».[٣]

ويلاحظ أن من الحضور الذين التزموا جميع مجالس سماع الكتاب، ولم يتخلفوا عن واحد منها؛ عياش بن سعيد بن عياش الإشبيلي الأصل، المصري الاستقرار، وهذا العَلَم لا نعرف عنه كبير شيء، سوى أن والده رحل من الحج إلى إشبيلية ثم استقر بمصر[٤]، وهو من شيوخ جماهر الحجري، وهذه السماعات تُنبئ بنزر عن ترجمته. ومما لا يُغفل كذلك أن ابنَ أخي جماهر؛ محمد بن محمد بن جماهر، لا ذكر له في جميع تقييدات السَّماع المُثْبَتَةِ على الأصل، مع أنه رافق عمَّهُ أبا بكر في رحلته وسمع من القضاعيِّ في هذه الرحلة، وسيأتي ذِكْرُه في السَّماع على عمِّهِ بطليطلة.

---

(١) (ل٥١/ أ).

(٢) (ل٧٥/ أ).

(٣) (ل٨٦/ ب).

(٤) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٢١٧).

٢- السَّماع على صاحب الأصل أبي بكر جماهر الحجري الطليطلي:

وكان السَّماع عليه حين رجوعه إلى منبت غرسه طليطلة، وكان القارئ عليه في هذه المجالس هو عبد الجبار بن هدبة بن مالك [السهلي]؛ لم أهتد لترجمته بعد البحث، وهو كاتب السَّماع بخطه، وقد استمرت مجالس سماع الكتاب ما يزيد على شهرين، حيث يطالعنا أول مجلس في الجزء الخامس في شهر ذي الحجة من سنة: ٤٥٥هـ، بينما مجلس سماع الجزء الأخير كان في شهر محرم من سنة: ٤٥٦هـ، وقد أتت طباق السَّماع في جميع الأجزاء خلوًا من ذكر مكان السماع، بل درج كاتب السَّماع على إثبات أسماء الحضور دون ذكر ما يميزهم من النِّسَبِ والأنساب، ويقتضب أسماءهم اقتضابا شديدا، بحيث لم أهتد لتراجمهم، سوى ابنِ أخي جماهر، محمد بن محمد ابن جماهر، وقد تقدم ذكره. ولا شك أن هذه الطباق تفيدنا في بيان طبيعة المجالس العلمية بطليطلة، وكذا عن طريقة المغاربة في كتابة تقاييد السَّماع على أصولهم، وهي قليلة الإفادة كما تقدم، وهذان نموذجان من تلكم السماعات:

« قرأ جميع هذا الكتاب على الفقيه أبي بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر، رضي الله عنه،في ذي الحجة عام خمسة وخمسين وأربع مئة، عبد الجبار بن هدبة بن مالك، وشاهد سماعه: عبد الرحمن بن عبدالله، وأحمد بن محمد، وهشام بن فرج، وخلف بن موسى بن [أبين]، ومحمد بن [سعيد]، وأحمد بن منتيل، وتياح بن سعيد، وأحمد بن عيسى، وسليمان بن أحمد بن حارث، وأحمد بن علي، ومسعود بن سليمان، وجماعة سواهم، وسمعوا في التاريخ.

وسمعه: [عمر] بن محمد، وعيسى بن الحسن، وعبد الرحمن بن أحمد بن الشاط معهم، وأجازه ما فاته في الثاني».[(١)]

والثاني نصه: « قرأ جميع هذا الكتاب عبد الجبار بن هدبة بن مالك [السهلي]،

(١) (ل٢٧/ أ).

على الفقيه أبي بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر، رضي الله عنه، في المحرم عام خمسة وخمسين وأربع مئة، وحضر سماعه: هشام بن فرج، وعبد الرحمن بن عبدالله، وأحمد بن محمد، وخلف بن موسى بن أبين، وسعيد بن محمد،وفتح بن يونس، ومحمد بن يحيى، وتياح بن سعيد، وجماعة سواهم، سمعوا في التاريخ».[١]

٣- السَّماع على محمد بن محمد ابن جماهر:

الورقة الأخيرة والمتضمنة للسماع على محمد بن محمد بن جماهر، لم تسعفنا بنص السَّماع كاملا لرداءة التصوير، وهذا ما أمكنني قراءته من السماع: « تم لي جميعُه سماعا على الفقيه أبي بكر محمد بن محمد ابن جماهر بلفظه في [....] ست وثمانين وأربع مئة، وحملناه عن[....] ».[٢]

وهذا السَّماع يفيد أن محمد بن محمد ابن جماهر، كان مقصودا للسماع والرواية بطليطلة.

٤- السَّماع على أبي عامر الطليطلي (ت:٥٢٣هـ):

ويلاحظ في السَّماع على أبي عامر الطليطلي الذي آل إليه الأصل ونقله إلى قرطبة، أنه لم يكن بمجالس السَّماع العامة، بحيث يحضرها طلبة العلم، بل السامعون عليه هم آحاد الأعلام، كل واحد سمع الكتاب عليه على حدة، وسماعاتهم مقيدة على جميع أجزاء الكتاب، وأرتب السَّماع على أبي عامر حسب الأعلام الذين سمعوا منه، مبتدئًا بأقدمهم سماعًا:

الأول:عبدالله بن إبراهيم بن إسماعيل بن معزول الأَلْشِيُّ، وكان سماعه على أبي عامر سنة: ٥١٢هـ، وهذا العَلَم الأندلسي الذي رحل من مدينة أَلْش قرب غرناطة إلى قرطبة للرواية والسماع، لم أجد له ترجمة بعد البحث، وتقييدات السَّماع تُنبئ

---

(١) (ل٦٣/ ب).

(٢) (ل١٢٣/ ب).

بأنه كان من أهل الطلب والتحصيل، والذي تفيده تقييدات السَّماع أن سماعه كان في شهرٍ واحدٍ، وهو شهر رمضان، وسيتفرد بالسَّماع على أبي عامر في جميع المجالس سوى المجلس الأخير، حيث يحضره الفقيه أبو عبدالله محمد بن سوار بن موسى الحميري، لم أقفْ على ترجمته بعد البحث، وهذان نموذجان من سماعاته:

«قرأ جميعَه على الفقيه القاضي أبي عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل – أيده الله –: عبدُ الله بن إبراهيم بن إسماعيل بن معزول الألشي،في شهر رمضان المعظم سنة ثنتي عشرة وخمس مئة، والحمد لله حق حمده، وصلاته على محمد نبيه وعبده».(١)

«قرأ جميعَه على الفقيه القاضي أبي عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل:عبدُ الله بن إبراهيم بن معزول الألشي، وسمع الفقيه أبو عبدالله محمد بن سوار بن موسى الحميري، في رمضان سنة ثنتي عشرة وخمس مئة».(٢)

الثاني: أحمد بن محمد بن أيوب بن يحيى بن خطاب القيسي، وكان تاريخ سماعه للكتاب في شهر شوال سنة: ٥١٤هـ، إلا أن سماعه غير مثبت على جميع الأجزاء، بل بعضها فقط، وفي بعضها التصريح بسماع جميع الديوان على أبي عامر، وهذا العَلَم الذي يظهر أنه من أهل العلم والرواية، لم أقف على ترجمته بعد التنقيب، وقد استفرد بالسَّماع على أبي عامر إلا في مجلسين؛ حيث يشاركه في السَّماع الفقيه الإمام أبو محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن القطان، والذي لا نعرف عن ترجمته شيئا كذلك، وأورد نصًّا من سماعه الأخير:"قرأ جميعَه على الفقيه الأجلِّ القاضي أبي عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل: أحمدُ بن محمد بن أيوب بن يحيى بن خطاب القيسي، وذلك في شوال سنة أربع عشرة وخمس مئة، جعله الله لوجهه خالصًا بمنِّه ولطيفِ صُنعِه، وسمعه [....] أبو محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن القطان في التاريخ المؤرَّخ».(٣)

---

(١) (ل٢٧/ ب).

(٢) (ل١١١/ ب).

(٣) (ل٨٧/ ب).

الثالث: محمد بن حفصون،هذا العَلَم من العلماء الأغفال، لم أقفْ على ترجمته بعد التفتيش، وكان سماعُه على أبي عامر في شهر رجب سنة: ٥١٤هـ، ولم يقيد سماعه على كل الأجزاء، بل في بعضها فقط، وحضر سماعه في بعض الأجزاء الإمام الفقيه أبو الوليد إسماعيل بن يوسف بن [ناتر] وكناه في مجلس آخر بأبي القاسم، ولا ندري عن هذا العالم شيئا، فإني لم أقفْ عليه في كتب التراجم، وهذان نصَّانِ من سماعات ابنِ حفصون، حيث قال في الأول: « قرأ محمدُ بنُحفصون هذا الجزءَ على الفقيه الأجلِّ القاضي أبي عامر – نضر الله وجهه –، في رجب سنة أربع عشرة وخمس مئة».[(١)]

وقال في الثاني: « قرأ محمدُ بنُحفصون هذا الجزءَ على الفقيه الأجلِّ القاضي أبي عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل – نضر الله وجهه –، وسمعه بقراءته الفقيهُ الإمامُ أبو الوليد إسماعيل بن يوسف بن [ناتر]، في رجب سنة أربع عشرة وخمس مئة».[(٢)]

الرابع: إبراهيم بن أحمد بن محمد بن وصول الهاشمي، وكان سماعه على أبي عامر سنة: ٥٢٢هـ، أي قبل وفاته بسنة، مما يدل على طول تصَدُّر أبي عامر للإقراء والتحديث، وإبراهيم ابن وصول الهاشمي هذا لا نعرف عنه كبير شيء، سوى ما ورد في هذه السماعات المفيدة بكونه من أهل العلم والتحصيل،ويشترك سماع ابنِ وصول الهاشمي مع ابن معزول الألشي في كونهما مثبتينِ على جميع أجزاء الكتاب، وقد استمر سماعُ ابن وصول للكتاب على أبي عامر نحوا من ثلاثة أشهر، حيث ابتدأ في شهر جُمادَى الأولى، وتوقف السماعُ في جُمادَى الآخِرة، ليكمله في شهرَيْ رجب وشعبان، مع استفراده بمجلس السَّماع في جميع الأجزاء دون أن يشاركه أحدٌ، وقد قرن سماعه للكتاب بمعارضة نسخته على هذا الأصل، وهذا نصٌّ من أسمعته على الأصل: « قرأ جميعَه على الفقيه القاضي الأجلِّ أبي عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل –رضي الله عنه – وعارض به كتابه: إبراهيمُ بنُ أحمد بن محمد بن وصول

(١) (ل١٥/ ب).

(٢) (ل٦٣/ ب).

الهاشمي، بحمد الله وعونه، في عقب جمادى الأولى سنة ثنتين وعشرين وخمس مئة، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم».[١]

فهؤلاء أربعة أعلام تواطؤوا على السَّماع من أبي عامر بالاعتماد على هذا الأصل، وقد حضر سماعَهُم بعضُ أهل العلم والحديث، وهؤلاء الأعلام لولا طباقُ السَّماع التي قيدوها بأيديهم على هذا الأصل، لما عُرِفُوا ولما عُرِفَ عنهم شيء، لخلوِّ كتب التراجِم والتواريخ من تراجمهم حسب ما أفاده البحث والتنقير، ولا زالت الأندلس تنثال علينا بأعلامها ورجالها الذين أُغْفلوا بما يدل على عُظْم من طالهم الإهمال والإغفال من الأندلسيين والمغاربة. والذي يُتعَجَّبُ منه أن الحافظ ابن بَشكوال مؤرخ الأندلس وحافظها صاحَبَ هذا الأصل أزيد من خمسين سنة - بل دخل في حيازته على الأرجح - لا شك أنه عاين أسماء هؤلاء الأعلام وطالع سماعاتهم، ومع ذلك فإنه لم يأت على ذكرهم في «صلته» .

٥- السَّماع على أبي الحسن ابن عفيف الطليطلي (ت:٥٢١هـ):[٢]

وكان القارئ عليه الحافظ الناقد أبو القاسم ابن بشكوال القرطبي (ت:٥٧٨هـ)، وذلك سنة: ٥١٨هـ، حيث اكتفى ابنُ بشكوال بتقييد سماع جميع الكتاب، دون تقييده لسماع كل جزء على حدة، ونصُّه: « كمل لخلف بن عبد الملك بن بشكوال [..] هذا الديوان قراءةً على الشيخ الصالح أبي الحسن عبد الرحمن بن عبدالله في سنة ثمان عشرة وخمس مئة، والحمد لله كثيرا».[٣]

ويطالعنا هذا القيد في أول ورقة من الكتاب: « قرأتُه على أبي الحسن رحمه الله»[٤]، ويظهر أن صاحب هذا القيد هو ابنُ بشكوال، وكان تسطيره له بعد وفاة شيخه.

---

(١) (ل٣/ ب).

(٢) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص:٣٣٤).

(٣) (ل١١١/ ب).

(٤) (ل٣/ ب).

وينصُّ ابنُ بشكوال على أن هذا الكتاب يرويه سماعا بخط مُتَأنِّقٍ ومجوَّدٍ على آخر جزء منه، فقال: « سماع لخلف بن عبد الملك بن بشكوال، نفعه الله به».[١]

وكثرة تقييدات ابنِ بشكوال على هذا الأصل، قد تُفيد أنه صار من ممتلكاته كما سيأتي الإيماء إليه. وقد تقدم التنبيهُ على أن أبا عامر الطليطليَّ من شيوخ ابن بشكوال، ولكن لضعفه في الرواية عدَلَ ابنُ بشكوال عن الرواية عنه؛ ولهذا حرص على سماع هذا الكتاب باعتماد هذا الأصل على أبي الحسن ابن عفيف الطليطلي، وهو من تلاميذ جماهر الحجري كذلك، لكنه كان عدلًا وثقةً على ضعفٍ في ضبطه، بخلاف أبي عامر الذي يُفهم من كلام ابنِ بشكوال أن عدالته مجروحة.

٦- السَّماع على أبي عبدالله محمد بن خلف ابن الحاج التجيبي القرطبي (ت:٥٢٩هـ):[٢]

كان أبو عبدالله ابن الحاج التجيبي قاضي الجماعة بقرطبة، وأحد كبار أعيانها، ولا شك أن مجلس سماعه سيكون مقصودا من الطلبة وحملة الآثار، وعلى الأرجح أن مجالس سماع « مسند الشهاب » كانت بجامع قرطبة حيث كان درسه وتحديثه،وجامع قرطبة حينها قبلة العلماء ووجهة الحفاظ والمحدثين، وهذا ما يؤاخَذ على طباق السَّماع بالأندلس والمغرب؛وهو خلوُّها من ذِكْر مكان السماع، بخلاف العادة عند المشارقة، وأما تاريخ السَّماع فكان سنة: ٥٢٤هـ،ولا ريب أن مجلس السَّماع كان غاصًّا بالأعيان وكبار الحفاظ، كما تُنبئ به أسماؤهم المُقيَّدة في الطباق، وهذا إيراد لمثال من تلكم السماعات:

« يقول محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بابن الأصيلي: قرأتُ على الفقيه الأجلِّ المشاوَر الحافظ الأكمل القاضي الزاهد الأعدل أبو

---

(١) (ل١١١/ب).

(٢) (ل١١١/ب).

عبدالله ابن الحاج - رضي الله عنه - وسمعه بقراءتي، الفقيهان أبو عبدالله وأبو الوليد ابنا الفقيه الأجلِّ المشاور أبي الحسن عيسى بن أصبغ الأزدي - رضي الله عنه -، والوزير أبو عامر أحمد بن ربيع، وأبو العباس وأبو بكر عبد الكريم بن غليب،وأبو الحسن سعد بن خلف بن سعيد، وأبو الحسن يحيى محمد بن يحيى، وأبو الحكم عبد الرحمن بن عبد الملك بن غشليان، وغيرهم، والحمد لله حق حمده، والصلاة على محمد خيرته من خلقه وسلم»[(١)] .

ونبدأ بكاتب السَّماع وقارئ الكتاب محمد بن أحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الأصيلي، والظاهر أنه قرطبي، وخطه خط نسخي مغربي واضح، لم أهتد إلى ترجمته بعد البحث، وقد يكون ممن طاله الإغفالُ من الأعلام، وهو القارئ والمقيِّد للسماع في جميع المجالس، مما يدلُّ على مكانته لدى شيخه ابن الحاج القاضي، وإنما اقتصر ابنُ الأصيلي على بعض الحاضرين، وإلا فقد نصَّ على حضور غيرهم ممن يطول السماعُ بذكرهم، وقد جرت العادة في طبقة السَّماع عند المتقدمين الاقتصارُ على الأعيان والمشاهير وأبناءِ الوجهاء، وأُعرِّفُ ببعض من ورد ذِكْرُهم في هذا السماع:

أ_ أبو الوليد ابن الفقيه أبي الحسن عيسى بن أصبغ الأزدي، وهي أسرة قرطبيَّة علميَّة عُرفت فيما بعدُ بابن المناصف، ولد أبو الوليد هذا سنة: ٥٠٢هـ ظنًّا، أي كان حين عقد هذا المجلس ابن ثنتي وعشرين سنة. وبه يكنى والده عيسى، مما يدل على أنه الابن الأكبر، وتوفي بإشبيلية سنة: ٥٨٠هـ .[(٢)]

ب_ أخوه أبو عبدالله محمد بن أصبغ الأزدي، لم أهتد لترجمته بعد طول البحث، ولعلي لم أهتد لمظنتها، ذكره ابنُ الأبار في ترجمة والده، فقال: « وكان له ابنان محمد

(١) (ل١١١/ ب).

(٢) تُنظر ترجمته في (التكملة،٤/ ١٠) وهي مقتضبة.

وأبو الوليد من أهل العناية والرواية».[١] وحفيده هو أبو عبدالله ابن المناصف صاحب المنظومات الشهيرة.

ج_ أما الوزير أبو عامر أحمد بن ربيع، فلم يتبين لي شخصُه إلا أن يكون، أبو عامر ابن ربيع الأشعري القرطبي (ت:٥٤٩هـ)[٢]، إلا أنه لم يوصف بتولِّي الوزارة في ترجمته.

د - أبو بكر وأبو محمد عبد الكريم بن غُليب القرطبي[٣]، لم تُذكر سنة وفاته، وترجمته مقتضبة في مظانها، ترجم له ابنُ الأبار وأبو القاسم ابن بقيٍّ في «برنامجه» وابن فرتون الفاسي وابن الزبير الغرناطي، وكلهم أغفلوا روايتَه وأخْذَه عن أبي عبدالله ابن الحاج التجيبي، وهو من شيوخه الجِلَّة، وإنما استفدنا هذه الإفادة من جهة هذا السَّماع الجليل.

هـ - أبو الحسن سعد بن خلف بن سعيد القرطبي المقرئ (ت:٥٤٢هـ)[٤]، وكان من أعيان قرطبة وأئمتها في زمنه، وكان يحرص على حضور ابنِه في هذه المجالس، ولم أقف على ترجمة ابنِه.

و - أبو الحسن يحيى بن محمد بن يحيى، الراجح أنه: أبو بكر يحيى بن محمد بن يحيى ابن رَيدان الفهري القرطبي (ت:٥٦٦هـ)[٥]، إنما تعددت كناه، وهو من مشاهير الأعلام والعلماء.

ز - أبو الحكم عبد الرحمن بن عبد الملك غشليان السرقسطي، ثم القرطبي

---

(١) تُنظر ترجمته في (التكملة،٤/ ١٠).

(٢) تُنظر ترجمته في (التكملة،١/ ٥٥).

(٣) تُنظر ترجمته في (التكملة،٣/ ١٣٤)، و(صلة الصلة،٣/ ٢١٣).

(٤) تُنظر ترجمته في (التكملة،٤/ ١٠٦)، و(تاريخ الإسلام،١١/ ٨٠٥).

(٥) تُنظر ترجمته في (التكملة،٤/ ١٧٢).

(تـ:٥٤١هـ)[١]، وهو من أعلام الرواية والعلم في زمنه، ولم يعرض ابنُ بشكوال في ترجمته لمشيخته، وأفادنا هذا السماعُ بأنه تتلمذ لأبي عبدالله ابن الحاج التجيبي.

ومن الأعلام الذين حضروا أغلبَ مجالسِ هذا السماع، وتقيَّد اسمه في الطباق:

حـ - أبو جعفر أحمد ابن نُميل الأنصاري المرسي، ثم القرطبي[٢]، ترجم له ابنُ عبد الملك ترجمة مقتضبة، ولم يذكر أبا عبدالله ابنَ الحاج ضمن مشايخه، وهذا ما استفدناه من هذا السماع.

وقد استغرقتْ مجالسُ سماع هذه الأجزاء على أبي عبدالله ابن الحاج التجيبي أزيدَ من أربعة أشهر، حيث أُرِّخَ مجلس الجزء الثاني منها في شهر محرم المعظم من سنة: ٥٢٤هـ وأُرِّخَ آخر مجلس في ١١ من شهر ربيع الأول من نفس السنة، ولا شك أن الأجزاء المفقودة من الكتاب كان ابتداءُ سماعها قبل التاريخ المحفوظ بشهر أو شهرين، مما يدل على أن مجالس سماع الكتاب استمرت لمدة ستة أشهر، وبهذه الطباق نستفيدُ لمحةً عن مجالس العلم بقرطبة ومن كان يحضرها من أهلها وأعلامها.

٧- السَّماع على أبي القاسم ابن بشكوال القرطبي (تـ:٥٧٨هـ):

غاب اعتمادُ هذا الأصل في مجالس السماع، نحوا من ثلاثة وخمسين عاما، إلى أن رحل الحافظ المتقن أبو سليمان داود بن سليمان ابن حوط الله البلنسي (٦٢١هـ)[٣] إلى قرطبة، حيث لازم ابنَ بشكوال لمدة سنتين، فأكثرَ السماعَ عليه، ومن بين ما سمعه منه هذا الكتابُ، وكان سماعه سنة: ٥٧٦هـ، ولازمه إلى سنة: ٥٧٧هـ، وهذا ما استفدناه من طباق السَّماع لا نلفيه في ترجمته من المصادر، حيث لم يعينوا تاريخ رحلته لقرطبة وسَنَتَيْ ملازمته لابن بشكوال، وكان رفيقُه في السَّماع على ابن

(١) تُنظر ترجمته في (الصلة،ص:٣٣٦).

(٢) تُنظر ترجمته في (الذيل والتكملة - السفر الأول -،٥٤٣ و٥٩٧)، كأنه المترجم في (الصلة، ص:٨٤).

(٣) تُنظر ترجمته في (التكملة،١/ ٢٥٧).

بشكوال أبا جعفر أحمد بن محمد بن فرح[١]، ولم أهتد لترجمته، وهذا نصٌّ لإحدى سماعاته: « قرأ هذا الجزءَ وما قبله من الأجزاء على الشيخ [الإمام المحدث] الناقد أبي القاسم ابن بشكوال – رضي الله عنه –، داودُ بنُ سليمان بن داود بن عبد الرحمن، وسمع بقراءته: أبو جعفر أحمد بن محمد بن فرح، في شوال سنة ست وسبعين وخمس مئة، والحمد لله وحده».[٢]

ثم بعد ذلك التحق بهما للسماع على ابنِ بشكوال أخوه: أبو محمد ابن حوط الله (تـ:٦١٢هـ)[٣]، في سنة: ٥٧٧هـ، وانضم إليهم الحافظ اللغويُّ أبو عمرو ابنُ دحية الكلبي (تـ:٦٣٤هـ)[٤]، والحافظ المقرئ أبو بكر غالب بن عبد الرحمن الشراط القرطبي (تـ:٦٠٠ هـ)[٥]، وهذا مجلسُ سماعٍ في غاية الاحتفال ومنتهى الجلال، فقد ضمَّ أعيانَ الحفاظ، وصفوةَ المتأدبين النحاة، وجلَّةَالقَرَأَة المجوِّدين، فيكفي هذا الأصل فخرا وشرفا انتظام هذه الأسماء في سلك طروسه، واسمُ واحد منهم يرفع من قدر الأصول والنسخ المزيَّنة بأسمائهم المُنيفة، وأسوق نصَّ هذا السَّماع الباذخ: « قرأ جميعَ هذا الجزء، على الفقيه المحدث الحافظ الثقة الناقد أبي القاسم خلف بن بشكوال الأنصاري – رضي الله عنه –: الفقيه أبو بكر غالب بن الشيخ الفقيه المقرئ أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن غالب الأنصاري، وسمعه بقراءته: الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ أبو محمد عبدالله بن سليمان بن حوط الله الأنصاري، وقرأه أخوه قبل هذا التاريخ؛ الفقيه الأستاذ أبو سليمان داود بن سليمان

---

(١) أظنه المُترجم في (الذيل والتكملة – السفر الأول –،ص:٦٤٤) في سطر، ونص ترجمته: أحمد بن محمد بن فرج بن الحسن بن عيسى الأنصار أبو جعفر، روى عن أبي القاسم ابن بشكوال، بينما الوارد في السماعات: فرح بالحاء المهملة.

(٢) (ل٥١/ ب).

(٣) تُنظر ترجمته في (التكملة،٢/ ٢٨٨).

(٤) تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام،١٤/ ١٤٧).

(٥) تُنظر ترجمته في (التكملة،٤/ ٥٢).

المذكور، وسمع جميعَه كاتبُ القراءة، عثمانُ بنُ حسن بن علي الدِّحْيِي - عفا الله تعالى عنه -، وذلك في صفر عام سبعة وسبعين وخمس مئة، والحمد لله وحده كثيرا، وصلى الله على سيدنا محمد [...]».[(١)]

وبقيَ السماعُ على ابنِ بشكوال في هذا الأصل إلى سنة وفاته، سنة: ٥٧٨هـ، ولازمه في هذه المدة الحافظ اللافظ أبو عمرو ابنُ دحية السبتي، مما يدل على مكثه بقرطبة مدة طويلة للرواية والتحصيل، وهذا مما استفدناه من السَّماع الأخير المثبت على الورقة الأخيرة الملحقة بالأصل ترميمًا بعد تمزقها: « قرأ [جميع] مسند الشهاب للقضاعي، على الشيخ الحافظ الفقيه الأجلِّ المحدِّث العدل أبي القاسم ابن بشكوال - رضي الله عنه -: موسى بن ملول بن عبدالله الزودي سوى جزأين، فإنه سمعهما بقراءة الفقيه أبي عمرو عثمان بن حسن الكلبي، وسمع جميعه الفقيه أبو عبدالله بن عبد الودود وفق الله جميعهم وسددهم، في السابع عشر من ربيع الأول عام ثمانية وسبعين وخمس مئة، والحمد لله وحده».[(٢)].

وموسى بن مَلُّول بن عبدالله الزَّوْدي - أو الصَّوْدي بالصاد المُشَمَّة -، لا يُعرف من ترجمته سوى أنه يروي عن ابن بشكوال، وهذا السَّماع أفادنا بتاريخ سماعه عن ابن بشكوال، وتاريخ طروئه على الأندلس من بر العدوة، وبعض أقرانه الذين صحبوه في الأخذ عن ابن بشكوال، وكون مسند الشهاب من مروياته، وأبو عبدالله ابن عبد الودود[(٣)]، له ترجمة في غاية الاختصار، يمكن أن يُفاد من هذا السَّماع في ترجمته على نحو ما ذكرتُه في رفيقه.

فهذا آخر ما أمكن تتبُّعُه من تقييدات القراءة والسَّماع المسطَّرة على هذا الأصل،

---

(١) (ل٦٣/أ).

(٢) (ل١٢٣/أ).

(٣) الظاهر أنه هو الذي ذكره ابنُ عبد الملك، فقال: محمد بن عبد الودود الأنصاري القرطبي أبو عبدالله، روى عن أبي الحسن ابن الفقاص، وأبوي القاسم: ابن بشكوال وابن الطيلسان، وفي هذا نظر، يُنظر (الذيل والتكملة - السفر الرابع -،ص:٤٥٨)، وهي ترجمة مقتضبة جدا.

وقد بذلتُ وسعي في استنطاقها والإفادة منها، لإظهار قيمتها التاريخية والتراجِمِيَّة، واستجليتُ بعضًا مما اكتنزَتْه من الإفادات والإشارات بما يدلُّ على أنها مصدرٌ ثَرٌّ للتعريف بالحركة العلمية في حواضر الأندلس، والتعرف على أعلامها ممن لا ذكر لهم في كتب التواريخ والرجال.

◉ تقييدات الانتساخ والمعارضة على الأصل :

أعني بقيود الانتساخ؛ من نسَخَ نسخته من كتاب « مسند الشهاب » عن هذا الأصل، وصححها عليه، وأما قيود التصحيح والمعارضة على هذا الأصل، فمن صرَّح بتصحيح نسخته ومعارضتها على هذا الأصل من الأعلام، ولا يلزم من ذلك أن تكون نسختُه منتسخةً من هذا الأصل، وأشرع في إيراد من اعتمد هذا الأصل في الانتساخ والمقابلة.

⊙ عبدالله بن عبد العزيز بن أبي الخصال الغافقي القرطبي.[١]

عبدالله ابن أبي الخصال هـذا، لا نعرف عنه كبير شيء، وهو من أسرة علم ووجاهة، وقد كان تاريخ نسخه للأجزاء الموجودة من الكتاب في العشر الأول من جُمادَى الآخِرة سنة: ٥٢٣هـ، وانتهى من نسخه ومقابلته في شهر شعبان المكرَّم من نفس السنة، مما يدلُّ على أنه استغرق في انتساخ الكتاب كاملًا أربعة أشهر مع مقابلته وتصحيحه، وقيد انتساخه ومقابلته مثبتة على جميع أجزاء الكتاب، وهذا نصُّ إحداها: « انتسخ جميعَه وقابلَ به عبدُ الله بن عبد العزيز بن أبي الخصال الغافقي، وذلك في العشر الأول من جمادى الآخرة الذي من سنة ثلاث وعشرين وخمس مئة، وصلى الله على محمد وآله وسلم».[٢]

---

(١) عبدالله هذا، رَجَّحْتُ أنه ابنٌ لعبد العزيز بن أبي الخصال القرطبي، ترجم له ابنُ الأبار في سطر في (التكملة،٣/ ٩٣)، ولكن لما وجدتُ ترجمتَه في (صلة الصلة،٣/ ١٧٩) لابن الزبير، ذكر أنه توفي سنة: ٥٨٨هـ، فهو قريبُ الطبقة من عبدالله، فيستحيل أن يكون عبد العزيز المشار إليه والده، وزاد ابنُ الزبير في نسبه: عبد العزيز بن عبدالله، فقد يكون ممن قُلب اسمه على بُعْدِ هذا الاحتمال.

(٢) (ل٣/ ب).

۞ أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن إبراهيم ابن الأمين الطليطلي، ثم القرطبي (ت:٥٤٤هـ)[١]:

وهو أحد أعيان الحفاظ في زمنه، وهو الطليطليُّ الوحيد الذي نلفيه يعتمد هذا الأصل في الانتساخ، ونصُّ قيدِ انتساخه بخطه: « نسخه إبراهيمُ بن يحيى بن إبراهيم وقابَلَه ».[٢]

ولو وقفنا على الأجزاء الأولى من الكتاب، لأفادت كثيرا حول تاريخ انتساخ ابنِ الأمين من هذا الأصل، ولا شك أن اعتماد ابنِ الأمين – وهو من الحفظ والإتقان بمنزلة عالية – يكشف عن علوِّ هذا الأصل المتأثِّل في القِدَم والنفاسة.

۞ الإمام الحافظ أبو القاسم ابنُ بشكوال القرطبي (ت:٥٧٨هـ):

وهو ممن عارض نسخته على هذا الأصل، ودأب على إثبات قيد المقابلة على كل جزء بحدته، وأورد نَصَّيْنِ من هذه القيود، الأول: « عارض به ابنُ بشكوال كتابَه، والحمد لله وحده »[٣]، والثاني نصُّه: « عارض به ابنُبشكوال كتابَه، والحمد لله كثيرا ».[٤] ولم يؤرخ ابنُ بشكوال لتاريخ معارضته، وأُرجِّحُ أنها كانت حين قراءته للأصل على ابن عفيف الطُّلَيْطُلِيِّ سنة: ٥١٨هـ أو قريبة من هذا التاريخ.

۞ إبراهيم بن أحمد بن محمد بن وصول الهاشمي:

وكانت معارضته لنسخته على الأصل حين قراءته للكتاب على أبي عامر الطُّلَيْطُلِيِّ سنة: ٥٢٢هـ ،وقد تضمَّن تقييدُ القراءةِ التنصيصَ على معارضته نسختَه بالأصل حين القراءة حيث قال: « قرأ جميعَه على الفقيه القاضي الأجلِّ أبي عامر

(١) تُنظر ترجمته في (الصلة، ص: ١٠١)، و(معجم أصحاب الصدفي، ص:٦٣).

(٢) (ل٣٩/ ب)، هذا الاسم لا يمكن حمله إلا على ابن الأمين الطليطلي وإن جاء مهملا، لقرائن عدة.

(٣) (ل١٥/ ب).

(٤) (ل٥١/ ب).

محمد بن أحمد بن إسماعيل - رضي الله عنه -،وعارض به كتابَه: إبراهيمُ بنُ أحمد بن محمد بن وصول الهاشمي، بحمد الله وعونه، في عقب جمادى الأولى سنة ثنتين وعشرين وخمس مئة، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم » .[١]

وجاء هذا مُثْبَتًا على جميع أجزاء الكتاب، وسبق التنبيهُ على أن إبراهيم ابن وصول الهاشمي لا نعرف عن ترجمته شيئًا.

◉ تقييداتُ التملُّك :

⊙ تملُّك أبي بكر جماهر الحجري الطُّلَيْطُلِيِّ (تـ٤٦٦هـ):

أول من تملَّك هذه النسخة، هو ناسخها وجالبها من مصر أبو بكر جماهر الحجري الطُّلَيْطُلِيُّ، وهذا لا يُحتاج في بيانه إلى التطويل.

⊙ تملُّك ابنِ أخيه أبي بكر محمد بن محمد بن جماهر الحجري (تـ:٤٨٨هـ):

أستأنس في كون هذا الأصل انتقل لأبي بكر محمد الحجري، بالسَّماع الوارد في الورقة الأخيرة، والمؤرخ بسنة: ٤٨٦هـ، وقد تقدم ذِكْرُه، ولو تيسَّرَ الكشفُ عن الأجزاء الأولى للأصل لأسعفتْ في البحث.

⊙ تملُّك أبي عامرٍ الطُّلَيْطُلِيِّ (تـ:٥٢٣هـ):

والذي آلتْ إليه طائفةٌ من أصول جماهر الحجري، من بينها أصلُه من كتاب "الإخوان" لابن الأعرابي والـذي تصيَّر إلى القاضي عياض كما سبق إيـرادُه، وتقييداتُ السَّماع الكثيرة على أبي عامر قاطعةٌ بحيازته لهذا الأصل، وقد سبق سَوْقُها. ولا ندري بعد أبي عامر أين حلَّ هذا الأصلُ، إلا أنني أُرجِّحُ أنه دخل في

---

(١) (ل٣/ ب).

مِلْكِ بعض الأعلام[١]؛ لأنَّ تنقُّل أصل "الإخوان" لابن الأعرابي من قرطبة إلى سبتة في وقت قصير، يفيدُ أن خزانة أبي عامر توزَّعتْ بعد وفاته، إلا أن هذا الأصل بقي قابعًا بمدينة قرطبة، بخلاف غيره مما غُرِّب عنها.

۞ تملُّك أبي القاسم ابن بشكوال (ت:٥٧٨هـ):

مما يُقَوِّي أن هذا الأصل صار لملك ابن بشكوال، اعتمادُه في مجالس السَّماع لمدة الثلاث سنوات الأخيرة من عمره وهي: ٧٦ و٧٧و٧٨ وخمس مئة، فأرى أن هذا الأصل لا يتهيأ له أن يعتمده في مجالس تحديثه إلا بدخوله في ملكه،وكذا تقييدُه لكون هذا الكتاب سماعًا له بهذه العبارة في آخر أجزائه: « سماع لخلف بن عبد الملك بن بشكوال، نفعه الله به ».[٢]، وعادة هذه العبارات تكون لمن يتملَّك الأصلَ المسموعَ عليه.

ويطالعنا هذا القيدُ في أول ورقة من الكتاب: « قرأتُه على أبي الحسن رحمه الله»[٣]، مما يدل على أن هذا الأصل آل إليه بعد حوالي خمسين عامًا من سماعه على شيخه أبي الحسن ابن عفيف الطليطلي، وكما سلف فما ضاع من الكتاب لو وجد لأفاد في كثير مما أورده على الاحتمال.

۞ تملُّك الحافظ ابنِ رُشيد السبتي (ت:٧٢١هـ):

تقدم أن آخر ذِكْرٍ لهذا الأصل بقرطبة كان سنة: ٥٧٨هـ، ولا ندري بعدها كيف قلَّبته صروفُ الدهر وعوادي الزمن إلى أن حلَّ عِلقًا ثمينا بيد الحافظ ابنِ رُشيد السبتي الذي يدري حقَّ الدراية أن هذا الأصل المُوَشَّى بخط المؤلف وخطوطِ أعلامِ الأندلس وحُفَّاظِها مما يُتنافَس فيه ويُتَغالى في اقتنائه، فنجد التنصيص على

---

(١) وسبق التنبيه على احتمال تحبيسه بجامع قرطبة.

(٢) (ل١١١/ ب).

(٣) (ل٣/ ب).

تملُّك ابنِ رُشيد السبتي على كل جزء بحدته من أجزاء المجموع بصيغة تملكه الشهيرة والموجودة على بعض أعلاق الإسكوريال، وهي: « لمحمد بن رُشيد أرشده الله تعالى».

وعلى الأرجح أن هذا الأصل مما نقله المؤلف من نفائس أصوله،إلى فاس حيث ارتسم ببعض الوظائف هناك إلى أنْ وافته المنية بها.

۞ تملُّك السلطان زيدان بن الناصر السعدي (تـ:١٠٣٧هـ):

لم يرد في الأصل التنصيص على تملُّك السلطان زيدان كما هو شأن كثير من مخطوطات الإسكوريال[١]، ولكن الراجح أن هذا الأصل صار إليه، ثم انتقل نهبا إلى الإسكوريال ضمن ما نقل من نفائسه ونوادره التي كان يحملها في تنقلاته وتَطوافه، وقد كان السلطان زيدان من أهل العلم والدراية، أَلَّف تفسيرًا للقرآن الكريم، وله محاوراتٌومجاذباتٌ مع بعض أهل العلم في عصره.[٢]

وبانتهاء رحلة هذا الأصل العتيق إلى دير الإسكوريال، تنتهي رحلتُنا مع هذا المخطوط وَصْفًا وكَشْفًا وقراءةً وتحليلًا، وهذه من غرائب المفارقات أن يعود هذا الأصلُ من حيث خرج بعد سنوات طويلة من التجوال بحواضر المغرب الأقصى.

(١) من قيود تملكه ما جاء على الورقة الأولى من مخطوط برقم: (٧٨٨): « الحمد لله؛ تملك هذا المجموع عبدالله: زيدان بن أحمد بن محمد بن محمد أمراء المؤمنين والخطباء على المسلمين».

(٢) يُنظر (الاستقصا،٦/ ٧٠-٧١).

الفصل الثالث

صور خطوط العلماء على الأصل[١]

وهذا مسردٌ بصور من خطوط الأعلام الذي زيَّنوا طُرُوسَ هذا الأصل بخطوطهم، التي تحلِّيها تحلية الدرر والآل بجيد الحسناء، وبعضُهم ممن لا تُعرَف خطوطُهم إلا من جهة هذا الأصل، ولا يخفى ما يفيده الوقوفُ على الخط عن شخصية العالم وملامح تكوينه، وهذا مسردٌ لهم بدءًا بالأقدم.

۞ خط الحافظ الإمام أبي عبدالله القضاعي المصري (ت: ٤٥٤هـ).

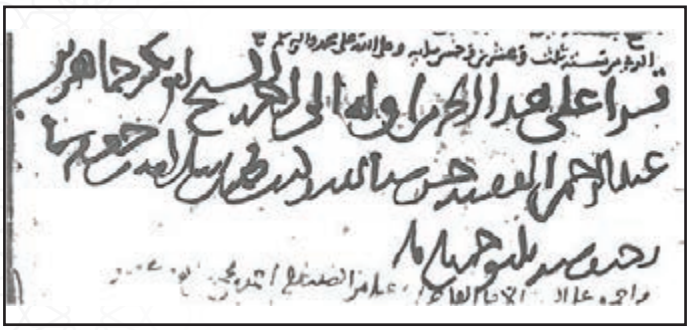

خطه بتقييد تصحيح القراءة عليه (ل٣/ ب)

۞ خط الحافظ الفقيه أبي بكر جماهر الحجري الطليطلي (ت: ٤٦٦هـ).

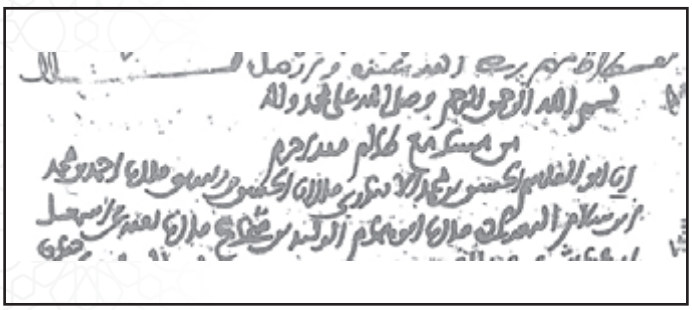

خطه بانتساخ نص مسند السماع، وهو خط سريع مهمل (ل٤/ أ)

(١) لم ألتزم بذكر نبذة عن الأعلام أصحاب الخطوط؛ لأن المقام يطول بذلك، وبعضهم من المشاهير وتقدم التنبيه على مصادر ترجمتهم، وبعضهم من الأَغْفال، كما تقدمت الإشارة إليه.

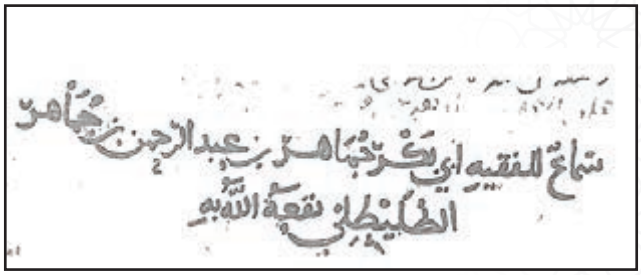

خطه المشرقي بإثبات السَّماع على الورقة الأولى لكل جزء، وهو خط جميل مجود (ل٣/ ب).

۞ خط عبد الجبار بن هدبة بن مالك النعلي – تلميذ لجماهر –.

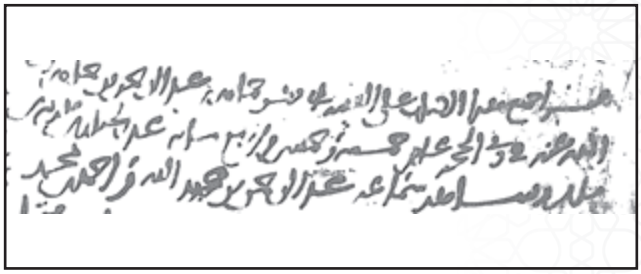

خطه بتقييد القراءة (ل٢٧/ أ)

۞ خط عبد الله بن إبراهيم ابن معزول الألشي كان حيا سنة: ٥١٢هـ.

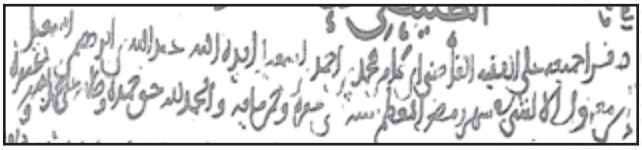

خطه بقيد القراءة على أبي عامر الطيلطلي (ل٢٧/ ب)

۞ خط أحمد بن محمد بن أيوب بن يحيى بن خطاب القيسي كان حيا سنة: ٥١٤هـ.

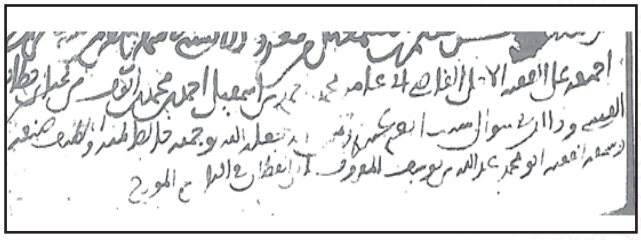

خطه بقيد القراءة على أبي عامر (ل٨٧/ ب)

۞ خط محمد بن حفصون كان حيا سنة: ٥١٤هـ.

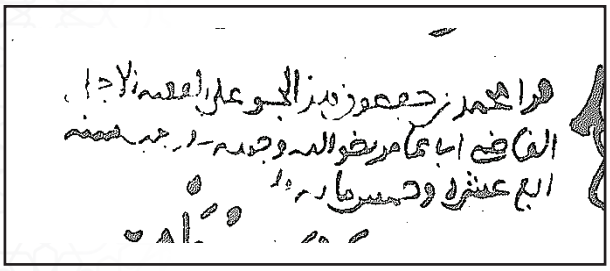

خطه بقيد القراءة علىٰ أبي عامر

۞ خط إبراهيم بن أحمد بن محمد بن وصول الهاشمي كان حيا سنة: ٥٢٢هـ.

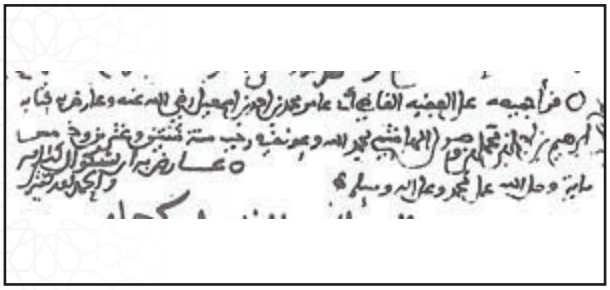

خطه بقيد القراءة علىٰ أبي عامر (ل٨٧/ ب)

۞ خط عبد الله بن عبد العزيز بن أبي الخصال القرطبي كان حيا سنة: ٥٢٣هـ.

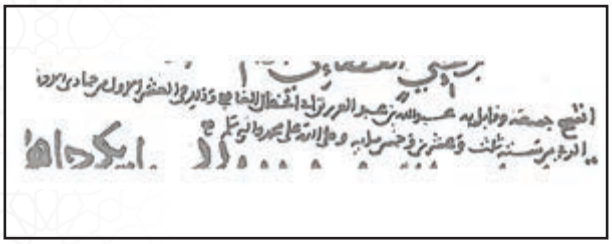

خطه بتقييد انتساخه من الأصل ومقابلته به(ل١٥/ ب)

۞ خط محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بابن الأصيلي كان حيا سنة: ٥٢٤هـ.

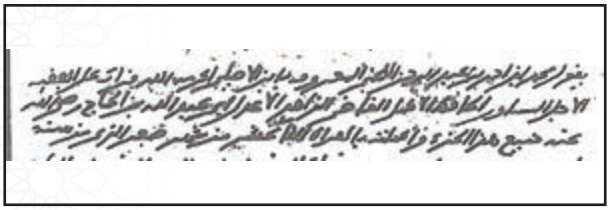

خطه بقيد القراءة علىٰ ابن الحاج التجيبي (ل٣٩/ أ)

۞ خط الحافظ أبي سحاق ابن الأمين الطليطلي (ت:٥٤٤هـ)

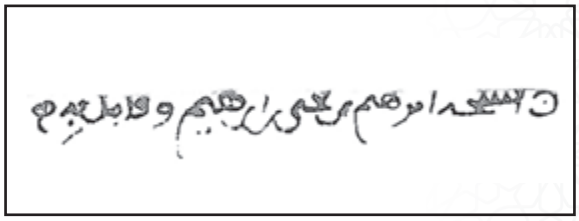

خطه بالانتساخ من هذا الأصل والمقابلة عليه (ل٣٩/ ب)

۞ خط الحافظ الإمام أبي القاسم ابن بشكوال (ت:٥٧٨هـ)

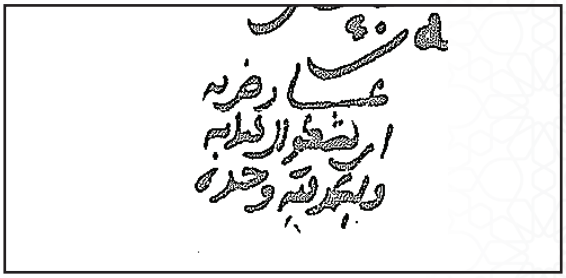

خطه بقيد المعارضة علىٰ الأصل (ل١٥/ ب)

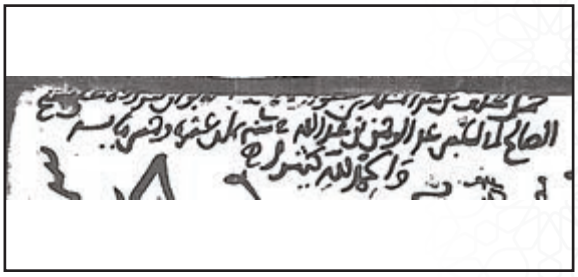

خطه بقراءته للكتاب كاملا علىٰ ابن عفيف الطليطلي (ل١١١/ ب)

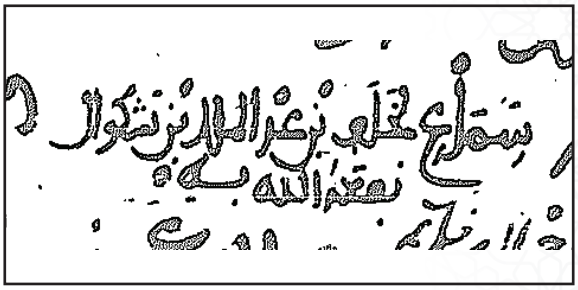

خطه بقيد روايته للكتاب سماعا، ولعله كان في آخر عمره، فخطه حسن مجود (ل١١١/ ب)

۞ خط أبي سليمان ابن حوط الله البلنسي (ت:٦٢١هـ)

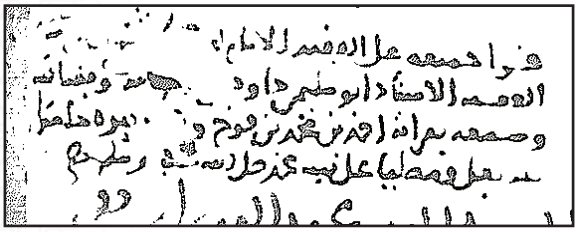

خطه بقيد القراءة علىٰ ابن بشكوال (ل١٥/ ب)

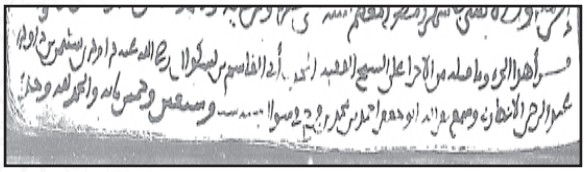

أنموذج آخر (ل٢٧/ ب)

۞ خط أبي عمرو ابن دحية السبتي (ت:٦٣٤هـ)

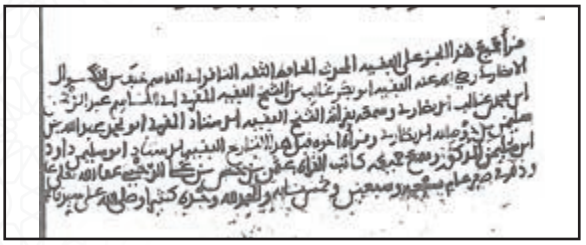

خطه بقيد القراءة علىٰ ابن بشكوال (ل٦٣/ أ)

۞ خط موسى بن ملول بن عبد الله الزودي – تلميذ لابن بشكوال –.

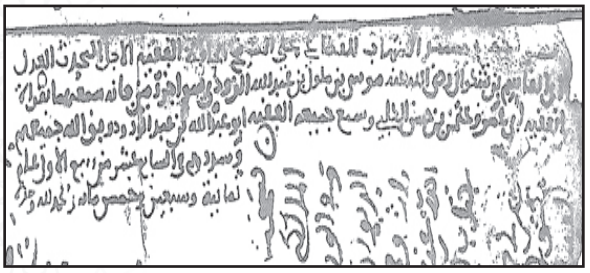

أرجح أن قيد القراءة الأخير علىٰ ابن بشكوال بخط يده، وهذه صورته (ل١٢٣/ ب)

⚙ خط الحافظ ابن رشيد السبتي (ت:٧٢١هـ)

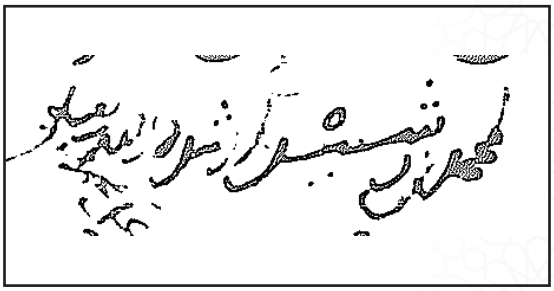

خطه بقيد تملك النسخة (ل١٥/ ب)

هذا ما تم استخراجه من خطوط العلماء الأعلام والحفاظ الكبار على هذا الأصل، وهذا كافٍ في بيان أن هذا الأصل باذخٌ جليلٌ، احتلَّ الذروة من النفاسة والعتاقة.

خاتمة

إن كان هذا الأصل الحديثي جادَ بإفادات تاريخية وعلمية جمَّة عن بعض الأعلام وبعض الحواضر بالأندلس، فلا شك أن العناية بغيره من الأصول الحديثية ستكشف عن جانب مهمل من تاريخ المغرب والأندلس بحواضرهما وأعلامهما ومجالس العلم فيهما، وأُجْمِل ما توصَّل إليه البحثُ المعقودُ لدرس هذا الأصل وفَلْيِه في التالي:

١ـ الوقوفُ على نبذة من رحلة الإمام جُماهر الحجري إلى الحج، وتاريخ دخوله لمصر وسماعه على القضاعي ومن حضر معه السماع، وهذا لا ذِكْرَ له في ترجمته.

٢ـ التعرُّف على أعلامٍ أندلسيين ومغاربةٍ رحلوا لقرطبة من مدن شتى للسماع على شيوخها بالاعتماد على هذا الأصل، ولا ذِكْرَ لهم في كتب التراجِم والصِّلات والبرامج والمعاجم وغيرها، أو تراجِمهم في غاية الاختصار.

٣ـ تعيين تاريخ ارتحال الحافظ أبي سليمان ابن حوط الله البلنسي لقرطبة ومدة ملازمته لابن بشكوال، مع تعيين تاريخ سماع أخيه الحافظ أبي محمد والحافظ أبي عمرو ابن دحية على ابن بشكوال.

٤ـ تسطير صورة ناطقة بحال مجالس السَّماع بقرطبة، من خلال السماعات التي قيَّدَها ابنُالأصيلي، وهي مجالسُ كان يحضرها الوزراءُ والعلماءُ والصِّغارُ وغيرُهم.

٥ـ الكشفُ عن خطوط ثلَّة من العلماء ممن لم تُعرَف خطوطُهم إلا بالوقوف على هذا الأصل.

فهذا أهمُّ ما يمكن إيجازُه من نتائج هذه الدراسة، والتي تحض الدارسين والباحثين على مزيدِ عنايةٍ بالأصول الحديثية بالمغرب والأندلس، لكونها منبعًا ثَرًّا لما تمَّ إغفالُه من تاريخنا المجيد، فإنْ كان المشارقة أبْدَوُا العناية بأصولهم الحديثية وما اشتملت عليه من تقييدات السَّماع والقراءة والإجازة وغيرها، فإن المغاربة لم

يحتفوا بهذا الشأن على نحوٍ يخدم تراثهم ورجالهم. كما ينبغي أن يتمثل هذا الاعتناءُ في إخراجِ تلكم الأصول العتيقة المتقنة محقَّقة؛ ليُفِيد منها أهلُ العلم والتحصيل، ويظهرَ بذلك عنايةُ المغاربة بنُسَخِهم من الكتب الحديثية بشتى أنواعها نَسْخًا وضَبْطًا وروايةً، وإظهارِ ما تميَّزَتْ به تلكم الأصولُ التي من روايتهم وضبطهم عن رواية المشارقة وضبطِهم. وأسألُ الله تعالى أن يتجاوز عما اشتمل عليه هذا الجهدُ من نقص وقصور، وأختمُ بالحمد لله رب العالمين، والصلاةِ والسلامِ على خيرِ المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١- (الإحاطة في أخبار غرناطة) للسان الدين ابن الخطيب، ط: دار الكتب العلمية سنة: ١٤٢٤هـ.

٢- (الاستقصا بتاريخ المغرب الأقصا) لأبي العباس الناصري، تحقيق جعفر الناصري ومن معه، ط: دار الكتاب بالدار البيضاء.

٣- (إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح) لأبي عبدالله ابن رشيد السبتي، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط: الدار التونسية للنشر.

٤- (برنامج) أبي الحسن الرعيني، تحقيق إبراهيم شبوح، ط: وزارة الثقافة السورية، سنة: ١٩٦٢م.

٥- (تاريخ الإسلام) لأبي عبدالله الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، سنة: ٢٠٠٣م.

٦- (تاريخ المكتبات الإسلامية وما أُلِّفَ فيها) لعبد الحيِّ الكتاني، تحقيق أحمد شوقي بنبين ومن معه، ط: مركز الرابطة المحمدية، سنة: ٢٠١٣م.

٧- (ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك) للقاضي عياض السبتي، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، سنة: ١٤٠٣هـ.

٨- (التكملة لكتاب الصلة) لأبي عبدالله ابن الأبَّار، تحقيق عبد السلام الهراس، ط: دار الفكر، سنة: ١٤١٥هـ.

٩- (التنوير في مولد السراج المنير) لأبي الخطَّاب ابن دحية السبتي، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

١٠- (دور الكتاب في ماضي المغرب) للعلامة محمد المنوني، تقديم: أحمد شوقي بنبين، ط: الخزانة الحسنية بالرباط، سنة: ٢٠٠٥م.

١١- (الذيل والتكملة لكتابَي الموصول والصِّلَة) لأبي عبدالله ابن عبد الملك المراكشي، تحقيق: إحسان عباس ومحمد بنشريفة وبشار معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، سنة: ٢٠١٢م.

١٢- (سير أعلام النبلاء) لأبي عبدالله الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومن معه، ط: مؤسسة الرسالة، سنة: ١٩٩٣م.

١٣- (الصِّلَة) لأبي القاسم ابن بشكوال، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة: ١٤١٤هـ.

١٤- (صِلَة الصِّلَة) لأبي جعفر ابن الزبير الغرناطي، ط: مكتبة الثقافة الدينية بمصر، سنة: ٢٠٠٨م.

١٥- (الغنية) للقاضي عياض السبتي، تحقيق ماهر جرار،ط: دار الغرب الإسلامي، سنة: ١٩٨٢م.

١٦- (فهرس الفهارس) لعبد الحي الكتاني، تحقيق إحسان عباس، ط: دار الغرب الإسلامي، سنة: ١٩٨٢م

١٧- (قبسٌ من عطاء المخطوط العربي) للعلامة محمد المنوني، ط: دار الغرب الإسلامي، سنة: ١٩٩٩م.

١٨- (معجم أصحاب القاضي الصدفي) لأبي عبدالله ابن الأبارالبلنسي، ط: المكتبة الثقافية الدينية، سنة: ١٤٢٠هـ.

١٩- (المغرب في حلى المغرب) لأبي الحسن ابن سعيد الغرناطي، تحقيق شوقي ضيف، ط: دار المعارف سنة: ١٩٥٥م.

٢٠- (واسطة العقد الثمين بأسانيد الأمير أبي عنان في الكتب الستة) لابن مرزوق التلمساني، تحقيق نورالدين الحميدي، ط: دار البشائر الإسلامية، سنة: ٢٠١٦م.

٢١- (الوجيز في ذكر المجاز والمجيز) لأبي طاهر السلفي، تحقيق محمد بقاعي، ط: دار الغرب الإسلامي، سنة: ١٩٩١م.

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

الحشر: ٧

وقف السنة والتراث النبوي

المملكة العربية السعودية
جدة، حي الشرفية، شارع الملك فهد (الستين)
عمارة أبا الخيل، الدور الثاني رقم ٢٠١

+966544179454
c4sunan@gmail.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الالكتروني
waqf.journal@gmail.com